جامعة المنصورة
كليـة الآداب

بناء الكنائس والمدافن القبطية في مصر

(١٨٦٣ – ١٨٨٢م)

إعـــداد

د. جمال عبدالرحيم خليفه عبدالرحيم

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة سوهاج

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الرابع والستون – يناير ٢٠١٩

بناء الكنائس والمدافن القبطية في مصر
(١٨٦٣ – ١٨٨٢م)

د. جمال عبدالرحيم خليفه عبدالرحيم

مقدمـــة:

شـهدت مصـر فـي الفتـرة مـن ١٨٦٣-١٨٨٢م، أكبـر حركـة بنـاء للكنـائس والمكاتـب والمدافن القبطية في البلاد٠ حيث منحت الحكومة رخـص البنـاء للأقبـاط ، سـواء فـي أقـاليم الوجـه البحـري أو الوجـه القبلـي، حتـى فـي جهـات السودان٠ وقد منحت تلك الرخص وفق شروط وضـوابط تحفظ للمجتمـع وحدتـه، ولـم تميـز بـين الأقباط فـي رخص البنـاء، رغم اختلاف مذاهبهم العقائدية. وقد سارع الأهالي من الأقباط بالتبرع بأراضـي البنـاء فـي كـل الجهـات. وقد استجابت الحكومـة لكل طلبات البناء، وعملت على توفير المصـادر الماليـة للإنفـاق علـى تلـك المؤسسـات الدينية، للصرف منها على شئونها وشئون أبنائها. وقد وضعت الحكومة إدارة الشئون المالية في يد رؤساء تلك الطوائف، وعملت الحكومة أيضاً على حماية تلك المؤسسات الكنسية، ومصادر انفاقها مـن التعـدي عليهـا. كمـا حفظـت أمـوال الأيتـام والأرامل والتركات والمواريث بإجراءات متعددة.

ومن ناحية أخرى، وفرت الحماية اللازمة لقوافل الزوار لتلك الكنائس والأديرة، وساوت بين كافة رجال الدين لهذه المؤسسات في الامتيازات الممنوحـة لهـم، دون أدنـى تمييـز بـين أصـحاب الشرائع الدينية المختلفة في البلاد.

وتتنـاول الدراسـة الراهنـة موضـوع بنـاء الكنـائس والمـدافن فـي مصـر مـن ١٨٦٣-١٨٨٢ م، مـن خـلال عـدة محـاور: أولاً: بنـاء الكنائس في مصر، ثانياً: المدافن القبطية، ثالثاً: بناء المكاتب (المدارس) الكنسية، رابعاً: مصادر الإنفـاق علـى المؤسسـات الكنسـية، خامسـاً: إدارة الشـئون الماليـة للمؤسسـات الكنسـية والأفـراد، سادساً: حماية الأموال وتركات الأقباط، سابعاً: تـأمين قوافـل الـزوار للكنـائس والأديـرة، ثامنـاً: امتيـازات رجـال الكنـائس والأديـرة، تاسـعاً: تقـيم لأحوال الأقباط في تلك الفترة.

وتهدف الدراسة إلـى الإجابـة عن عدد من التسـاؤلات منهـا: مـا أهم الشروط والضـوابط التـي وضـعتها للحكومـة لمنح رخـص البنـاء؟، ومـا أهم الكنـائس والمـدافن والمكاتـب التـي تـم بناؤهـا فـي مصر في تلك الفترة؟، وما موقف الحكومة والإدارة عموماً من عمليات البناء؟، وهل اهتم الأهالي من الأقبـاط بإنشـاء مكاتـب ودور عبـادة لهـم؟، وهـل وفـرت الحكومـة مصـادر للإنفـاق علـى تلـك المؤسسـات؟٠ ومـا موقـف الحكومـة مـن تعـديات

البطركخانات على أوقاف وأموال الأقباط؟، وهل أمنت الحكومة المنشآت الكنسية من التعدي عليها، ومن هم المعتدين؟ ، وهل ساوت الحكومة بين كافة رعاياها في مصر؟، وهل عرف المجتمع المصري التفرقة وعدم المساواة والتعصب بين أبنائه؟، وما موقف المجتمع عموماً من حركة بناء الكنائس والمدافن؟، وهل تمتع الأقباط بالحرية والمساواة في إقامة شعائرهم الدينية وغيرها في مصر في تلك الفترة.

واعتمدت الدراسة بدرجة رئيسية على الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية المتمثلة في: وثائق ديوان الداخلية، وديوان المعية السنية، وسجلات ديوان المجلس الخصوصي، ومحافظ مجلس الوزراء، ومحافظ أبحاث، ومحافظ الوقائع المصرية، كما استفاد الباحث من بعض الدوريات وخاصة جريدة الوقائع المصرية وغيرها، إلى جانب الاستعانة ببعض المصادر والمراجع العربية والأجنبية المختلفة، التي أمدت البحث بما يلزم من معلومات.

والله ولي التوفيق

أولا: بناء الكنائس في مصر:

ذكر بعض الباحثين: "أن محمد على لم يرفض للأقباط أي طلب تقدموا به ببناء كنائس أو إصلاحها، وتحوى مخطوطات قصر عابدين عدداً كبيراً من الأوامر الخاصة بالكنائس، فباستثناء الكنيسة المرقسية الكبرى بالأوزبكية، والتي استصدر المعلم "إبراهيم الجوهري" من السلطان العثماني فرمانا ببنائها في نهاية القرن الثامن عشر، وتولى أمر بنائها الخواجة جرجس الجوهري مع البطريرك الأنبا "مرقس الثامن"، ولا يرى باحث التاريخ إنشاء أية كنيسة جديدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر٠ ولكن الحال اختلف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فصدرت التصاريح ببناء كنائس جديدة، وهذا يرجع إلى تطور الأفكار نحو الحرية الدينية، وإلى تسامح بعض الولاة وعلى رأسهم الخديو إسماعيل"[١].

وأفاض البعض الآخر في سماحة الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م)، الدينية مع المسيحيين وغيرهم، وأنه سمح للإرساليات الدينية الأجنبية، أن تطوف البلاد من أقصاها إلى أدناها، لنشر مذاهبها المختلفة سواء كانت كاثوليكية أو بروتستانتية، بين الأقباط من أبناء البلاد[٢]. وزعم بعض المفكرين أن: "عملية اقتفاء الطابع الأوروبي في البلاد، والتسامح فيما يخص المسيحيين، كل هذا كان دافعه- في رأيهم- هو رغبة الخديو في أن يظهر بمظهر الشخص

(١) رياض سوريال بكارة، المجتمع القبطي في مصر في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص١٥٠ – ١٥١.

(٢) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، ١٩٨٨م، ص٢٣.

التقدمي، ومن ثم يلتمس مساعدة القوى الأوروبية في نضاله من أجل الاستقلال عن الدولة العثمانية التابع لها"[٣].

والملاحظ أنه طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، لم تبنى في مصر سوى كنيسة واحدة، طوال عهد محمد على باشا (١٨٠٥-١٨٤٩م)، وهذه الكنيسة قد تم بنائها بموجب فرمان صدر لها من السلطان العثماني. والواقع أنه في عهد الخديو إسماعيل قد نشطت حركة بناء ضخمة للكنائس والمعابد الدينية، مما لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد. هذه الحركة النشطة لعمليات البناء وغيرها، ترجع إلى سبب رئيسي ليس هو سماحة سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م)، ولا الخديو إسماعيل، إنما مرد هذه الحركة هو المرسوم الهمايوني الذي أصدره السلطان العثماني عبدالمجيد في ١٨٥٦/٢/١٨م، والمعروف باسم" إصلاحات خط همايوني" والذي نص في بعض بنوده على بعض حقوق الرعايا المسيحيين، داخل أراضي الدولة وولاياتها ومنها ما يلي:

- يكون تشيد الكنائس الجديدة أو إنشاء أوقاف لها، بإذن من الباب العالي، كما كان في السابق ولا حاجة للإذن في إصلاح القديم منها.

- للمواطنين المسيحيين حقوق المواطنين المسلمين نفسها، وتلغي جميع الفروق الموجودة بينهم.

- يجند المسيحيين الذين لم يجندوا حتى هذا التاريخ، ومن ثم تلغى الجزية، وللمسيحيين الذين لا يرغبون في أداء الخدمة العسكرية، دفع البدل النقدي[٤].

ومن هنا شرع حكام مصر (سعيد – إسماعيل) في تطبيق التشريعات العثمانية في ولاية مصر التابعة للدولة. فقام سعيد باشا عام ١٨٥٤م، بإلغاء ضريبة الجزية المفروضة على المسيحيين [٥]. ثم جاء الخديو إسماعيل لتشهد البلاد على يديه أكبر حركة بناء للكنائس والمعابد الدينية والمؤسسات الخيرية القبطية في مصر.

ويتضح مما سبق، أن حكام مصر كانوا حتى مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مرتبطون في هذا الشأن بتشريعات الدولة العثمانية، والتي لم تكن تجيز لأحد منهم التصريح ببناء كنائس أو معابد على الإطلاق. وتبدل حال أصحاب تلك الديانات المختلفة (عيسوية –

(3) Vatikiotis. P.J. The History of Egypt, Second Edition, London, (W.D), p.81.

(٤) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة: محمود الأنصاري، المجلد الثاني، مؤسسة فيصل للتمويل تركيا– الأستانة–، ١٩٩٠م، ص٥٦.

(٥) محمد فهمي لهيطه، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤م، ص٢٤٢ .

موسوية)، بعد حركة الإصلاحات التي تمت في الدولة، وعممت تلك الإصلاحات في مختلف ولاياتها ومنها مصر. وبالتالي فإن حركة بناء الكنائس والمكاتب(المدارس) والمدافن وغيرها، تعود إلى سبب رئيسي وجوهري، وهو حركة الإصلاحات العثمانية (خط كلخانة –خط همايوني)، ثم تأتي السماحة النشطة للخديو إسماعيل ، مكملة لهذه الإصلاحات ، والتي تأخرت قدراً كبيراً من الزمن، بالنسبة لرعايا الدولة العثمانية المسيحيين.

١-إجراءات تصاريح رخص البناء:

وضعت الحكومة سلسلة من الإجراءات من أجل استخراج التصاريح اللازمة لبناء الكنائس والمعابد المختلفة في أنحاء الأراضي المصرية. فتبدأ أولى هذه الإجراءات بوجوب الحصول على الموافقة الصريحة من الخديو في بناء كنيسة جديدة[٦]. ثم صدر في ١٦ شوال ١٢٨٤هـ- ١٠ فبراير ١٨٦٨م، أمر عال بتكليف ديوان الداخلية، تكليفاً مباشراً بإصدار تصاريح رخص البناء، دون الرجوع إلى الخديو ، وكان منطوق القرار كالاتي: "يأمر بأن تكون رخص إنشاء الجوامع والمعابد من الداخلية رأساً، للسهولة من غير استئذان"[٧].

ويتضح من نص القرار، مدى حرص الحكومة على تسهيل وتسريع قرارات الإنشاءات الدينية المختلفة، والبعد عن البيروقراطية الإدارية، تسهيلاً لعمليات البناء والتشييد وغيرها في البلاد.

ومن الإجراءات أيضا: أن عملية بناء الكنائس وغيرها وخاصة في المدن الكبرى، لابد أن تخضع لقلم مصلحة التنظيم، من حيث الموافقة على السماح بالبناء في الأماكن الموافقة لخط تنظيم الشوارع والحارات والميادين الكبرى، ومراعاة الأصول المتبعة في اتساع الشوارع والحارات. فقد تم على سبيل المثال: تحديد الموقع المحدد لإقامة الكنيسة الفرنسية في الإسكندرية، بمعرفة قلم تنظيم المدينة، وإحالة عملية البناء والإشراف عليها، إلى المهندس الماهر مسيو "بتره تيني"[٨]. وتشددت الحكومة في عمليات البناء من كونها لابد أن تكون موافقة لأصول وخط التنظيم، فأمرت بهدم بناء كنيسة بالسويس، لمخالفتها لخط التنظيم بالمدينة المذكورة، وإعادة بنائها من جديد

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/١/٣٦، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ١١ شوال ١٢٨٤هـ- ٥ فبراير ١٨٦٨م، ص٤٨.

(٧) دار الوثائق المصرية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل مسلسل رقم ل/٣١/٢٤/٦، صورة أمر كريم إلي ناظر الداخلية ، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٤هـ- ١١ فبراير ١٨٦٨م، ص٣٥.

(٨) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٣، الوقائع المصرية، العدد رقم ٢٧٥، بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٨٥هـ- ٢٥ فبراير ١٨٦٩م.

على وفق الأساس القديم المصرح به بالبناء من مصلحة التنظيم[٩].

ثم يأتي بعد ذلك، دور مشايخ وعمد البلاد للتصديق على إجراءات رخص البناء، وأن الأرض المخصصة للبناء خالية من المحذورات والموانع ومطابقة للشروط[١٠].

وهكذا فإن رخص وتصاريح البناء، كانت تصدر أولاً مباشرة من الخديو، ثم نظارة الداخلية، بعد تصديق عمد ومشايخ البلاد، على الأرض المخصصة للبناء، وموافقتها لخط التنظيم المعمول به، وخاصة في المدن الكبرى.

وذهبت الحكومة تتحرى عن المعوقات التي وجدت عند بعض مديري البلاد، و التي من شأنها تعمل علي تعطيل رخص البناء، سواء بقصد أو بغير قصد. فنظرت في الشكوى المقدمة من وكلاء الكنيسة الأرثوذكسية بالمحلة الكبرى، التابعة لمديرية الغربية، ضد باشمهندس المديرية، وتأخر أوراق رخصة البناء ما يقرب من ٢٦ شهراً، بدون عذر موجب للتأخير. فأرسلت الحكومة تتحرى عن أسباب هذا التأخير والتعطيل، والتحقيق المباشر مع مهندس المديرية، وإفادة نظارة الداخلية بنتائج التحقيق على وجه السرعة، بقولها:" يفاد حالاً عن كيفية وحقيقة ذلك، لينظر ولا يحصل تأخير الإفادة خلاف مسافة الطريق"[١١].

وهكذا فإن الحكومة سارعت بالنظر في مثل تلك الشكاوي ولم تغض الطرف عنها، بل أحالت رجال حكومتها للتحقيق والمسائلة، تحقيقاً لمبدأ المساواة والبعد عن التعصب.

٢ –شروط رخص البناء :

اشترطت الحكومة في تلك الفترة عدة شروط لمنح رخص البناء للكنائس والمعابد. فاشترطت أن تكون الأراضي المراد إقامة مباني بها، بعيدة عن محلات سكني المسلمين، وبعيدة عن المساجد والأضرحة[١٢] . وأن تكون تلك الأراضي ملكاً تاماً

(٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٧/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة السويس، بتاريخ ٦ شوال ١٢٨٩هـ– ٧ ديسمبر ١٨٧٢م، ص٥٧.

(١٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١/٨/١١، قرار بختم سعادة المستشار إلى مدير جرجا، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٧٥هـ– ٣١ مايو ١٨٥٩م، ص٤٣.

(١١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات الجهات، سجل رقم ل/٢٠/١٤/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى مديرية الغربية، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦هـ– ١٨ أغسطس ١٨٧٩م، ص١٣٣.

(١٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم، سجل رقم ل/٦٧/٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية جرجا ، بتاريخ ٢٤ جماد ثان ١٢٨٩هـ– ٢٩ أغسطس ١٨٧٢م، ص١١٤.

لأصحابها، ولا يوجد منازع أو معارض فيها[١٣]. أو أن تكون أراضي مباني قديمة وقد تخربت بفعل الزمن، وصارت فضاء أو خالية من سكانها، و أن تكون ملكاً لإصحابها من الأقباط، فمثل تلك الأراضي يجوز البناء عليها[١٤].

واشترطت الحكومة أيضا: أن تكون الأراضي المخصصة للبناء، ليست أرض مزارع، أو مزروع بها حدائق أو مغروس بها أشجار مملوكة لآخرين[١٥]. وصرحت كذلك ببناء الكنائس على الأراضي الزراعية، سواء كانت تلك الأطيان تدفع ضريبة خراجية[١٦]، أو ضريبة عشورية[١٧]، أو أراضي تم سداد قيمة المقابلة عنها[١٨]. واشترطت أيضاً أن يتعهد أصحاب تلك الأراضي بسداد ما عليها من أموال للميري –الحكومة– حالياً وفي المستقبل، رغم اشتغالها أو تحويلها من أرض زراعية إلي كنيسة. أي أن ضرائب تلك الأراضي الزراعية لا تسقط عنها، رغم أنه قد تم تحويلها و بناء كنائس عليها للعبادة.

فتعهد على سبيل المثال : كلاً من الأخوين ميخائيل أفندي جاد، وواصف جاد، بسداد ضرائب قيراطين ملك أخيهما الثالث المتوفي ويدعى "دميان بك" لبناء كنيسة للأقباط على حسابهما بجهة الفجالة، وسداد ما على تلك الأراضي من أموال للحكومة في المستقبل رغم بنائها كنيسة[١٩].

كما تعهد الخواجة "إبراهيم عطا" بسداد

(١٣)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، صادر عرض حالات الجهات، سجل رقم ل/٤/١٢/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٨٤ هـ– ٢٢ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٧.

(١٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٦٩/١/١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية ، بتاريخ ١٧ جماد ثان ١٢٩٨هـ– ١٧ مايو ١٨٨١م، ص٢٧،

(١٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٤/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٨٤هـ– ٢٣ فبراير ١٨٦٨م، ص٢١.

(١٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٧٢/١/١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٩٩هـ– ٢٨ مارس ١٨٨٢م، ص١٦.

(١٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم، سجل رقم ل/٦٧/٢/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٤ جماد ثان ١٢٨٩هـ– ٢٩ أغسطس ١٨٧٢م، ص١١٤.

(١٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٦٧/١/١، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٣ رجب ١٢٩٧هـ– ١١ يونيو ١٨٨٠م، ص٩٧.

(١٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة إلي الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٩٧هـ– ٢٠ يونيو ١٨٨٠م، ص١٢.

ضرائب الأرض الخراجية التي تبرع بها لبناء كنيسة للأقباط بزاوية" الناعورة" التابعة لمديرية المنوفية[٢٠]. و تعهد كذلك مطران طائفة الكاثوليك بسداد الضرائب الخراجية المفروضة على فدان وثمن، ملك أفراد تبرع بها أصحابها لبناء كنيسة لهم في بندر طنطا التابع لمديرية الغربية[٢١].

كما رخصت الحكومة للأقباط بالبناء في كثير من أراضي العقارات المعدة أو المخصصة للبناء والخاصة ببعضهم. فرخصت ببناء كنيسة في أرض ملك "غبريال حنا"، الكائنة بناحية "اشمنت "بمديرية المنيا، واشترطت أن تكون هذه الأرض خالية من المحذورات[٢٢]. كما رخصت لأقباط قرية يوسف حنا، ويوسف عبدالمسيح بمديرية البحيرة، ببناء كنيسة لهم في أرض ملك "حنا حنا"، وقد تنازل عنها الأخير لهذا الغرض، وهي من أراضي البناء الخالية من المحذورات[٢٣].

ومن ناحية أخرى، أصدرت الحكومة تصريحاً لبعض الأقباط، ببناء كنيسة لهم وسط منازلهم، واشترطت في هذه الحالة، أن تكون أرض البناء ملكاً لهم ووسط منازلهم أو مناطق تجمعهم، وأن تكون خالية من المنازعات[٢٤].

ولم تقتصر الرخص الممنوحة على الأراضي الزراعية والعقارية فقط، بل رخصت الحكومة أيضاً ببناء كنائس على أراضي المستبعدات، والتي لا يمتلك أصحابها حجج شرعية بملكيتها. فصرحت لعائلات بيت خلاف، وبيت الجريني بمديرية جرجا، ببناء معبد لهم، في قطعة أرض ملك ثلاثة أشخاص أقباط منهم بدون حجج، لكونها في طوق أو زمام الجبل، وذلك حسب القاعدة المعمول بها في تلك المناطق المتاخمة للجبال وهي: "أن من أجرى بناء شيئاً فيكون ملكه". والنجع المراد بناء كنيسة به، يقع

(٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٦/٣/١، جواب بختم مهر دار إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٨ جماد ثان ١٢٩٩هـ- ٢٧ إبريل ١٨٨٢م، ص١٤.

(٢١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٨/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ غرة شعبان ١٢٩٨هـ- ٢٩ يونيو ١٨٨١م، ص١٠.

(٢٢) نفسه، أمر كريم لنظارة الداخلية، بتاريخ٣ ذو القعدة ١٢٩٨هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٨١م، ص١٣.

(٢٣)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩٩هـ- ١٦ يوليو ١٨٨٢م، ص٤.

(٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٤/١٢/٣١ ، جواب بختم الوكيل إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٨٤هـ- ٢٢ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٧.

في طوق الجبل، وغالب أهله من المسيحيين[٢٥].

وهناك نوع آخر من الأراضي، وضعت الحكومة شروطاً لها من أجل الترخيص ببناء معابد عليها، ألا وهي الأراضي الموقوفة على منشئات الأقباط الخيرية، والمعروفة باسم: "أرض وقف الأقباط"٠ ومن المعلوم أن ريع أو دخل تلك الأراضي يعود نفعها على المنشئات والمؤسسات الخيرية القبطية، سواء كانت دور عبادة أو مكاتب تعليم أو غير ذلك. فاشترطت الحكومة أولاً موافقة جناب البطريرك كشرط أساسي ، للسماح باستخدام قطع من تلك الأراضي للبناء عليها، فسمحت ببناء كنيسة ببندر الجيزة على أرض وقف للأقباط، بعد موافقة البطريرك[٢٦]. وهكذا احترمت الحكومة حق أصحاب الوقف في وصاياهم، التي حددت فيما يصرف ريع تلك الأراضي التي أوقفوها، وجعلت تحويل الوقف من حالته الأصلية إلى الحالة الجديدة بناء على موافقة جناب البطريرك.

ومن ناحية أخرى، ضربت الحكومة مثلاً راقياً في التسامح الحكومي والبعد عن التعصب الديني والإداري والتمسك بحرفية الاجراءات. فقد انعمت الحكومة بقطعة أرض تقدر بنحو فدان وكسور، من وقف دير الروم الكاثوليك، بجهة قنطرة الليمون التابعة لمديرية القليوبية، وسلمتها لبطريرك الكنيسة الكاثوليكية، لبناء كنيسة لهم عليها. ولكن الحكومة فوجئت بعد ذلك بأن البطريرك حول تلك الأراضي إلى دكاكين ومحلات تجارية ، بحجة وقف أرباحها على فقراء تلك الطائفة. ووافقت الحكومة على ما فعله البطريرك بقطعة الأرض وجاء نص قرارها كالآتي:" ما دام قطعة الأرض سواء كانت تبني كنيسة أو غير ذلك، ومنفعتها عائدة على تلك الطائفة فلا مانع من ذلك"[٢٧].

وهكذا تنوعت الأراضي التي تم تخصيصها لبناء معابد عليها، ما بين أراضي خراجية و عشورية وعقارية وأراضي جبلية، أو أراضي أوقاف خيرية تابعة للأقباط، وذلك في جميع أنحاء البلاد.

(٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٧/٩/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢ ربيع ثان ١٢٩٧هـ- ١٤ مارس ١٨٨٠م، ص٢١.

(٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات ، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٩٧هـ- ٣ مارس ١٨٨٠م، ص٧.

(٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات والدواوين، سجل رقم س/٨٧/٢١/١، جواب بختم مهردار إلى ناظر المالية، بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٢٩١هـ- ٢٨ يوليو ١٨٧٤م، ص١١٠.

ومن ناحية أخرى، تسابق الأهالي من الأقباط على مختلف مذاهبهم في التبرع بالأراضي اللازمة لبناء دور عبادة أو كنائس لهم. فتبرع على سبيل المثال: الخواجة "ميخائيل جاد" وأخيه "واصف جاد" بقراطين أرض، لبناء كنيسة بجهة الفجالة التابعة لمديرية الجيزة[٢٨]. كما تبرع الخواجة "سليمان فيريج" بقطعة أرض بجهة كوم غريب بقسم طهطا التابع لمديرية جرجا[٢٩]. و تبرع الخواجة "ميخائيل بواقيم" بقطعة أرض لبناء كنيسة بناحية بيت علام التابعة للمديرية المذكورة[٣٠]. كما تبرع الخواجة "غبريال حنا" بمساحة أرض تقدر بنحو ٣٢٤ زراعاً، لبناء كنيسة لأقباط ناحية "أشمنت" بمديرية المنيا[٣١].

وفي مديرية البحيرة تبرع "حنا حنا" بقطعة أرض لبناء كنيسة لأقباط قرية "يوسف حنا"[٣٢]. كما تبرع بعض الأهالي بقطعة أرض لبناء كنيسة لهم بناحية "بني شقير" التابعة لدمنهور[٣٣].

ولم تكن الأراضي التي أقيمت عليها الكنائس كلها تبرعات، بل هناك أراضي حصل أصحابها عليها عن طريق الشراء. فقام الأقباط الكاثوليك بشراء قطعة أرض ببندر طنطا، التابعة لمديرية الغربية، لبناء كنيسة لهم، وقدرت مساحتها بحوالي فدان وثمن خراجي[٣٤]. كما حصل بروتستانت ناحية "الجاولي" بمديرية أسيوط، على قطعة أرض عن طريق الشراء، وبناء كنيسة لهم

---

(٢٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٨/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٩٧هـ-٣ أكتوبر ١٨٨٠م، ص٩.

(٢٩)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات صادر الأقاليم، سجل رقم ل/٢٨/٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٤ جماد أخر ١٢٨٩هـ- ٢٩ أغسطس ١٨٧٢م، ص١١٧.

(٣٠)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٩٧هـ- ٣ أغسطس ١٨٨٠م، ص١٣.

(٣١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/٢٧/٢٥/١، إفادة واردة من الداخلية للديوان ، بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٩٨هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٨١م، ص٨٧.

(٣٢)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٧٢/١/١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩٩هـ- ١٦ يوليو ١٨٨٢م، ص٧٣.

(٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٤/١٢/٣١ ، جواب بختم الناظر إلى ناظر دمنهور، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٨٤هـ- ١٣ فبراير ١٨٦٨م، ص٢١.

(٣٤)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٨/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ غرة شعبان ١٢٩٨هـ-٢٩ يونيو ١٨٨١م، ص١٠.

بتلك الناحية"[٣٥].

والملاحظ أن غالب الأراضي التي تم شراؤها، كانت من طرف الأقباط الكاثوليك والبروتستانت، والتي لم يكن لأصحاب تلك المذاهب وجود في البلاد، فحصلوا على الأراضي من أصحابها عن طريق الشراء، لنشر مذاهبهم بين الأهالي من الأقباط .

ومن الشروط التي اشترطتها الحكومة أيضاً لمنح رخص البناء، هو تحديد المسافات التي تبعد بين الكنائس المراد بنائها، وبين أقرب الكنائس أو المعابد لها، وكانت تلك المسافات تقدر بالساعات، وأحيانا بالقصبة٠ فاشترطت ألا تقل المسافة عن مسافة ساعة زمنية مشياً علي الاقدام، و كذلك ألا تقل المسافة بالمساحة عن ألف ذراع٠ واشترطت أيضاً ألا يقل عدد الأهالي من الأقباط بالجهات التي يراد البناء بها عن ١٠٠ نفر ما بين ذكور وإناث[٣٦].

فرخصت الحكومة لأقباط ناحية "باجور" التابعة لمديرية أسيوط، ببناء كنيسة لهم بالناحية، لبعد أقرب المعابد عنهم ما يقرب من مسافة ساعة[٣٧]. وصرحت أيضاً لأهالي ناحية "الحريقة" التابعة لمديرية جرجا، ببناء كنيسة لهم في "نزلة السوق" لتعبدهم ، وذلك لبعد أقرب الكنائس منهم، وهي كنيسة الغنائم التي تبعد مسافة ساعة ونصف عنهم ٠ كما تبعد كنيسة نزلة عمارة عنهم حوالي ساعة، وقد بلغ عدد أهالي "الحريقة" حوالي ١٢٢ نفراً ما بين ذكور وإناث[٣٨]. كما رخصت لأقباط ناحية بيت خلاف وبيت الجريني ببناء كنيسة لهم في نجع "الرازق" لبعد أقرب الكنائس عنهم، والموجودة بيت "علام" حوالي ساعتين، وقد بلغ عدد الأقباط في الناحيتين حوالي ٥٠٠ نفر ما بين ذكور وإناث[٣٩].

ومن ناحية أخرى، صرحت لأقباط نواحي "واقوف" و "طرفا" و"نزلة شحاته" بمديرية المنيا،

(٣٥) نفسه، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٩٨هـ- ١٥ يوليو ١٨٨١م، ص١١.

(٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/٦/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٢هـ- ٨ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٢٧.

(٣٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل رقم ل/٨/٦/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٨٤هـ- ٦ يناير ١٨٦٨م، ص٧٠.

(٣٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٩٩هـ- ١٤ إبريل ١٨٨٢م، ص١٢.

(٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٦٦/١/١، صورة أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٣ ربيع ثان ١٢٩٧هـ- ١٥ مارس ١٨٨٠م، ص١٩.

ببناء كنيسة لهم في نزلة شحاته، لبعد أقرب المعابد عنهم بحوالي ثلاث ساعات[٤٠]. وقد بلغت المسافة بين أقباط ناحية زاوية الناعورة بمديرية المنوفية، وبين أقرب الكنائس لها، مسافة تقدر بنحو أربع ساعات من محل سكنهم، وقد توفر الشرط العددي للأقباط بتلك الناحية حيث بلغ عددهم حوالي ١٧٦ نفراً ما بين ذكور وإناث، فسمحت الحكومة ببناء كنيسة لهم بتلك الناحية لرفع المشقة عنهم[٤١].

وكان من الشروط التي اشترطتها الحكومة أيضاً لمنح رخص بالبناء، أن تكون المسافة بين الكنائس وبعضها لا تقل عن مسافة ألف قصبة. فسمحت لأقباط ناحية بني شقير ودمنهور، ببناء كنيسة لهم بالناحية، لبعد أقرب الكنائس عنهم مسافة ألف قصبة، بما فيها مساحة المعدية، وقد بلغ عدد الأقباط بالناحيتين حوالي ٧٧٢ قبطياً ما بين ذكور وإناث[٤٢]. هو أكبر تجمع سكاني للأقباط في مصر في ناحية واحدة في تلك الفترة.

ورغم هذا الشرط – ألف قصبة– إلا أن الحكومة لم تلتزم بحرفية هذا الشرط، وتجاوزت عنه، نظراً لطبيعة بعض المناطق الجغرافية الصعبة. فسمحت لأقباط ناحية المراغة التابعة لمديرية جرجا ببناء كنيسة لهم بالناحية، رغم أن المسافة بينهم وبين أقرب الكنائس لهم تقدر بنحو ٤٢٥ قصبة، وهذا التصريح بسبب وجود ترعتين ما بين المراغة، ونجع الضباع الكائن به أقرب الكنائس لهم، مما تسبب في مشقة بالغة لهم أثناء عودتهم وخاصة في الليل[٤٣]. وهذا يعكس بطبيعة الحال مرونة الإدارة وتجاوبها مع المشقات التي تعترض الأهالي، وحقهم في أن توفر لهم الحكومة سبل الراحة وخاصة في حق قد كفلته إلا وهو "حق العبادة للجميع".

ومن ناحية أخرى، لم تقف الحكومة متجمدة

---

(٤٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٩٩هـ– ١٨ فبراير ١٨٨٢م، ص١٠.

(٤١)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات صادر مديريات بالداخلية، سجل رقم ل/١٨/١١/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية المنوفية، بتاريخ ١٠ جماد أول ١٢٩٩هـ– ٣٠ مارس ١٨٨٢م، ص١٢.

(٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/٨/١/١١، جواب بختم المستشار إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٨٤هـ– ٧ فبراير ١٨٦٨م، ص٢٣.

(٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٤/١٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٨٤هـ– ٢٢ أكتوبر ١٨٦٧م، ص٧.

متحجرة أمام الشرط العددي للسكان، والذي نص على ألا يقل عن مائة شخص، للسماح بتراخيص البناء. فبينما قدر عدد الأقباط بالجيزة حوالي ٣٤٠ قبطياً ما بين ذكور وإناث[٤٤]، وبلغ عددهم بناحية "أشمنت" بمديرية المنيا حوالي ٢٠٠ قبطي[٤٥]، وحوالي ١٤٠ بناحية منوف بمديرية المنوفية[٤٦]، وحوالي ٥٠٣ قبطياً بناحية الخوالد بمديرية قنا[٤٧]. ومع توافر شرط العدد النسبي للأقباط بتلك الجهات، إلا أن الحكومة لم تلتزم بحرفية الشروط، تجاوبا منها في حق الفرد أو الإنسان في العبادة٠ فصرحت لسبعة أشخاص من أهالي أربع نواحي مختلفة بمديرية الغربية، ببناء كنيسة لهم في أرض ملك أحدهم، وذلك لبعد المعابد الأخرى عنهم[٤٨]. وبالتالي لم تتقيد الإدارة الحكومية بالعدد النسبي الذي وضعته كشرط من شروط الترخيص بالبناء، طالما أن هذا الأمر سوف يؤدي في النهاية إلى رفع المشقة وتسهيل سبل العبادة، حتى ولو كان فرداً واحداً.

ومن ناحية أخرى، لم تلتزم الحكومة أيضاً بشرط المسافات التي بين الكنائس، طالما أن هناك ضرورة اجتماعية لذلك٠ فسمحت ببناء كنيسة جديدة بالإضافة إلى الكنيسة القديمة الموجودة بناحية "بويط" بمديرية أسيوط، وذلك لمنع الخصومات والتعنتات والمشكلات ما بين العائلات القبطية بتلك الناحية[٤٩]. وذلك لتحقيق مبدأ التعايش السلمي، ونبذ الخلافات والخصومات بين أقباط تلك الناحية، مما يؤكد على حرص الحكومة على إقامة هؤلاء لشعائرهم الدينية في

(٤٤)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية ، بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٩٧هـ- ٣ مارس ١٨٨٠م، ص٧.

(٤٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/٢٠/٧/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى مديرية المنيا وبني مزار، بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٩٨هـ- ٢٥ سبتمبر ١٨٨١م، ص٧٠.

(٤٦) نفسه، جواب بختم مهر دار إلى مديرية المنوفية، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٩٨هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٨١م، ص٨١.

(٤٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة بقلم عرضحالات، سجل رقم ل/٤٠/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٩هـ- ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م، ص١٨.

(٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى الدواوين والمجالس والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٥٣/١/١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩١هـ- ٢١ فبراير ١٨٧٤م، ص٧.

(٤٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٤٠/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٩٩هـ- ١٣ ديسمبر ١٨٨١م، ص١٧.

أمن وأمان.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل خالفت الحكومة شرطاً جوهرياً من شروط البناء، ألا وهو البعد عن المساجد والأضرحة. فسمحت لجماعة من البروتستانت ببناء كنيسة لهم بجهة "صفط ميدوم" التابعة لمديرية بني سويف، بالقرب من مسجد الناحية، ولم تحسب حساب لوقوع مشكلات بين المسلمين والأقباط، حسب ما أورده مدير المديرية، متعللة بقولها :"بأن بناء المعابد هو لأجل التعبد فيها على حسب قواعد الديانات" ، ورخصت ببناء الكنيسة المذكورة(٥٠). ويبدو أن هذه السماحة الحكومية نابعة من إحساسها بسماحة المجتمع المسلم بصفة عامة تجاه دور العبادة، ويعكس أيضاً رؤيتها في حرية العبادة التي كفلتها للجميع.

ومن ناحية أخرى، كفلت الحكومة حرية العبادة داخل الكنائس وحق الأقباط في ممارسة شعائرهم الدينية، من دق الناقوس وصوت الشمامة، التي هي من طقوس عبادتهم. فأمرت ناظر قسم أبوتيج بمديرية أسيوط، بعدم التعرض للأقباط في صلاتهم بالدير الذي تم إصلاحه وتعميره بأبوتيج، والتأكيد عليه بمنع الأهالي من التعرض لهم بأي وجه من الوجوه(٥١).

وكان الأهالي قد تقدموا بشكوى لناظر قسم أبوتيج، وحاولوا منع الأسقف من إقامة بعض شعائرهم الدينية، فاستجاب الناظر ومشايخ الناحية لشكوى الأهالي، وذهبوا إلى الدير للتباحث مع الأسقف في هذه المسألة. وجاء رد الحكومة على تصرف الناظر ومشايخ الناحية والذهاب إلى الأسقف رداً حاسماً حيث أكدت على: أولاً: ذهاب الناظر المذكور للدير أمراً لا يصح على الإطلاق، ثانياً: أن للأقباط جملة كنائس في الديار الإسلامية، ولم يتعرض لهم أحد في ذلك، لعدم حدوث الضرر لأحد من طقوس عبادتهم، ثالثاً: أن ما حدث من فعل الناظر والمشايخ مخالف لوجوه العدالة، رابعاً: أكدت على حرية العبادة للجميع. وبناء على ذلك أحالت الناظر المذكور و مشايخ الناحية للتحقيق، لمنع مثل تلك الشكاوي في المستقبل. وقد نالت هذه الشكاوي اهتمام الخديو شخصياً، والذي أكد على ضرورة حسم تلك المسائل بمنتهى الدقة وعلى أتم وجه، منعاً للمصادمات والخلافات بين الأهالي بعضهم

(٥٠)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، صادر عرض حالات جهات الدواوين، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى المعية السنية، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٩٦هـ– ٢ مارس ١٨٧٩م، ص٣٩.

(٥١)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل رقم ل/٣/٦/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٨٢هـ– ٢٣ مارس ١٨٦٦م، ص٨٠ ، ٨٣.

البعض فيما بعد[٥٢]. (*)

٣-طلبات إنشاء المعابد والكنائس:

تنوعت وتعددت الطلبات المقدمة من الأفراد للحكومة بشأن بناء كنائس لهم، كما تنوعت الحجج والأسباب التي دعت هؤلاء للحصول على رخص البناء في أماكنهم وجهاتهم. فكان الغرض الأساسي لبناء المعابد والكنائس، كما فهمته الحكومة وعملت به وبمقتضاه هو: "أن بناء المعابد هو لأجل التعبد فيها حسب قواعد الديانات"[٥٣].

فقدمت الطلبات أحياناً مباشرة باسم الأهالي من الأقباط إلى الحكومة ، مثال: تقدم أقباط ناحية اشمنت بمديرية المنيا بطلب لبناء كنيسة لهم، وذلك بحجة التعبد فيها[٥٤]. كما طالب أهالي زاوية الناعورة ببناء كنيسة لهم، لعدم وجود كنيسة لهم في تلك الجهة[٥٥]. وطلب بعض أهالي نواحي "بحردازه" بمديرية جرجا ببناء كنيسة لهم، لإقامة الاحتفالات بأعياد النصارى بها[٥٦]. كما طالب أهالي ناحية "الخوالد" بقنا ببناء كنيسة لهم، بحجة عدم وجود معبد لهم يتعبدون فيه[٥٧].

ولم تقتصر الطلبات على الأهالي فقط، بل ذهب رجال الدين المسيحي يطالبون ببناء دور عبادة لهم ولأبناء طوائفهم٠ فطلب على سبيل المثال: القمص "جرجس غبريال " ببناء معبد له بكفر الصالحين بمديرية المنيا[٥٨]. كما طلب

---

(٥٢)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٢/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية أسيوط ، بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٨٢هـ- ٢٣ مارس ١٨٦٦م، ص١٤٩.

(*) ولمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (١).

(٥٣)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات صادر عرض حالات الدواوين والجهات السايرة، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى المعية السنية، بتاريخ ٨ ربيع ثان ١٢٩٦هـ-١ إبريل ١٨٧٩م، ص٣٩.

(٥٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٧٠، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٩٨هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٨١م، ص١٣٣.

(٥٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد دواوين وأقاليم بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣١/٣٤/٤٠، خطاب وارد من مديرية المنوفية للديوان، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٩٩هـ- ١٣ مارس ١٨٨٢م، ص١١٠.

(٥٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٧٥هـ- ٣١ مايو ١٨٥٩م، ص٤٣.

(٥٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات وارد أقاليم قبلية ، سجل رقم ل/٣١/٢٧/٨، خطاب وارد من مدير قنا إلى الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٩٩هـ- ٢٣ ديسمبر ١٨٨١م، ص١٩.

(٥٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد أقاليم قبلية، سجل رقم ل/٣١/٢٧/٦، جواب من مدير مديرية

البطريرك ببناء كنيسة لأقباط بندر الجيزة بحجة كثرة عدد الأهالي من الأقباط، البالغ عددهم ٣٤٠ قبطياً بالجهة المذكورة(٥٩).

ومن ناحية أخرى، تقدم القناصل المقيمين بمصر، بطلبات لبناء كنائس لبعض رعاياهم من القساوسة للتعبد فيها، فتقدم على سبيل المثال: قنصل النمسا إلى ديوان الخارجية بطلب إنشاء معبد خاص بناحية "باجور" التابعة لمديرية أسيوط، لبعض القسس المتوجهين بجهة الصعيد للسكني والتفرغ للعبادة فيها، وهي أشبه بمعابد خاصة(٦٠). ويبدو أن طلبات القناصل بإقامة معابد لبعض القساوسة، هو من أجل نشر مذاهبهم المختلفة بين أقباط الصعيد.

ولم يقتصر الأمر على الطلبات المقدمة من الأهالي والقساوسة والقناصل فقط، بل ذهب بعض موظفي الحكومة في بعض الجهات النائية، إلي طلب بناء كنائس لهم، فطالب بعض موظفي الحكومة من كتاب وبلوكات وأمناء وغيرهم بجهة بربر، ببناء كنيسة لهم لعدم وجود كنيسة في تلك الجهة(٦١).

ومن ناحية أخرى، كان اتساع دائرة العمران والتمدن في جهات السودان المختلفة سبباً من أسباب البناء٠ حيث قامت الحكومة بدون طلب أو التماس من أحد ببناء كنيسة بجزيرة سواكن، وذلك بسبب كثرة توافد الأحباش الأقباط وسكناهم بتلك الجزيرة، التي تزداد حركة العمران بها يوماً بعد يوم٠ كما لم يكن العمران السبب الرئيسي لبناء تلك الكنيسة، بل قامت الحكومة بالمساواة بين رعاياها، حيث كان يوجد بالجزيرة جامع للمسلمين، فرأت أنه لابد أيضاً من وجود كنيسة للأقباط بها(٦٢). وقد قامت الحكومة ببناء تلك الكنيسة على نفقه الحكومة، وكلفت ديوان الداخلية

المنيا وبني مزار إلى نظارة الداخلية ، بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٩٧هـ– ١٣ أكتوبر ١٨٨٠م، ص١٥٤.

(٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١٩/٧/١، صورة أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٩٧هـ– ٢٠ يونيو ١٨٨٠م، ص٥٦.

(٦٠)دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الأجنبية)، محفظة رقم ٤ ، ملف الجاليات والطوائف الدينية، صورة أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٩٧هـ– ٢٠ يونيو ١٨٨٠م.

(٦١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٦/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٩٠هـ– ٤ فبراير ١٨٧٤م، ص٤٧.

(٦٢)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم، سجل رقم س/٤٠/١/١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨٦هـ– ٣١ يناير ١٨٧٠م، ص٢٢.

بتعيين مهندس معماري ليتولى عملية بنائها[٦٣].

وهكذا تنوعت الطلبات المقدمة للحكومة لبناء المعابد، ما بين طلبات للأهالي ورجال الدين والموظفين والقناصل، وذلك انعكاساً لحركة السماح بتراخيص البناء، والحرية التي كفلتها الحكومة لكل هؤلاء في إقامة شعائرهم الدينية فيما بينهم، ومع غيرهم.

ومن ناحية أخرى، تنوعت الأسباب والحجج المقدمة للحصول على الرخص، ما بين رفع المشقة وبعد المسافات، وكثرة عدد الأفراد ، وعدم وجود كنائس بتلك الجهات، وإقامة الاحتفالات والأعياد الدينية في سهولة ويسر، وإن اتفقت جميعها علي سبب جوهري ورئيسي وهو "إقامة شعائرهم الدينية أو العبادة".

ولا شك أن حكومة الخديو إسماعيل قد خطت خطوات واسعة عن فهم وإدراك منها لأهمية المساواة بين كافة رعاياها (مسلمين- أقباط) على قدم المساواة، مما يحقق بالضرورة التعايش السلمي والبعد عن التعصب، ويحفظ للمجتمع وحدته وتماسكه.

٤-أنواع الكنائس:

استجابت الحكومة لكافة الطلبات المقدمة من الأقباط، بشأن بناء كنائس لهم. فصرحت ببناء الكنائس في مختلف الجهات مما لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد، وهي على سبيل المثال على النحو التالي:

أ-كنائس الوجه البحري:

رخصت الحكومة في عام ١٨٦٨م، ببناء محل للكنيسة الفرنسية بالإسكندرية[٦٤]، كما قام الخواجة "يعقوب ليفي منشة" عام ١٨٧٥م، ببناء كنيسة أيضا بالإسكندرية[٦٥]. كما شهدت مديرية المنوفية في ٧ أكتوبر ١٨٨١م بناء كنيسة في ناحية "منوف"[٦٦]، وأخري بناحية زاوية "الناعورة" عام ١٨٨٢م[٦٧].

(٦٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث ، محفظة رقم ٦٣ (تعليم)، صورة أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٨٦هـ- ٤ فبراير ١٨٧٠م، ص٥٤٩.

(٦٤) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٣، الوقائع المصرية، العدد رقم ٢٧٥، بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٨٥هـ- ٢٥ فبراير ١٨٦٩م.

(٦٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٣/١/٣١، جواب بختم سعادة الناظر إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٩هـ- ٣٤ ديسمبر ١٨٧٢م،ص ١٢٤.

(٦٦)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٨/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية ، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٩٨هـ- ٧ أكتوبر ١٨٨١م، ص١٣.

(٦٧)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة بقلم عرض حالات ، سجل رقم ل/٣٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٩٩هـ- ٢٨ مارس ١٨٨٢م، ص١٠.

وصرحت الحكومة لأقباط مديرية الغربية، ببناء عدة كنائس بها، فصرحت في عام ١٨٧٩م ببناء كنيسة بالمحلة الكبرى(٦٨). وفي عام ١٨٨١م تم بناء كنيسة ببندر طنطا(٦٩). كما سمحت لعدة أشخاص عام ١٨٨١م، ببناء كنيسة في مديرية الغربية(٧٠).

وشهدت مديرية القليوبية في عام ١٨٧٤م، بناء كنيسة في جهة قنطرة الليمون لأقباط تلك الجهة(٧١). وصرحت الحكومة ببناء كنيسة لبعض الأقباط عام ١٨٨٢م، في قرية يوسف حنا، التابعة لمديرية البحيرة(٧٢). وفي عام ١٨٦٧م شهدت مدينة دمنهور بناء كنيسة بها(٧٣). كما تم عام ١٨٧٢م بناء كنيسة للأقباط بمدينة السويس(٧٤). وفي عام ١٨٨٠م، تم التصريح والموافقة علي بناء كنيسة لأقباط بندر الجيزة(٧٥)، وأخرى في جهة الفجالة(٧٦).

---

(٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات أقاليم وجهات، سجل رقم ل/٢٠/١٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية الغربية، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦هـ- ٨ أغسطس ١٨٧٩م، ص١٣٣.

(٦٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/٢٠/٧/١، أمر كريم إلى مديرية الغربية، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٨هـ- ٣٠ يونيو ١٨٨١م، ص٧٧.

(٧٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٥٣/١/١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩١هـ- ٢١ فبراير ١٨٧٤م، ص١٧.

(٧١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات وارد إفادات وتحريرات من الأقاليم والمحافظات والدواوين، سجل رقم س/٨٧/٢١/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى ناظر المالية، بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٩١هـ- ٢٨ يونيو ١٨٧٤م، ص١١٠.

(٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩٩هـ- ١٦ يوليو ١٨٨٢م، ص١٤.

(٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم ، سجل رقم ل/٣/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى ناظر دمنهور، بتاريخ ٢٥ ذو القعدة ١٢٨٣هـ- ٣١ مارس ١٨٦٧م، ص٣٧.

(٧٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر عرض حالات إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/٩/٧/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٨٩هـ- ٣٠ نوفمبر ١٨٧٢م، ص٥٠.

(٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، صورة أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٩٧هـ- ٣ مارس ١٨٨٠م، ص٧.

(٧٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى دواوين وأقاليم وغيره، سجل رقم س/١٩/٧/١، صورة أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٩٧هـ- ٢٠ يونيو ١٨٨٠م، ص٢١.

والملاحظ مما سبق إيضاحه، قلة عدد الأهالي بالوجه البحري، بالقياس إلى عدد الكنائس التي أقيمت لهم، فتم على سبيل المثال: بناء عشر كنائس لعدد يتراوح حوالي ٣١٧ نفراً ما بين ذكور وإناث، وهم يمثلون أهالي أربع جهات، وبالتالي فإن تصاريح البناء الممنوحة تفوق الكثافة العددية للسكان هناك.

ب-كنائس الوجه القبلي:

اختص الوجه القبلي بالعدد الأكبر من دور العبادة التي أُنشأت للأقباط وخاصة في الصعيد، ومنها على سبيل المثال ما يلي: صرحت الحكومة في عام ١٨٧٩م، ببناء كنيسة للأقباط في ناحية "صفط ميدوم" بمديرية بني سويف[٧٧]. والملاحظ أن أقل تجمع للأقباط كان في بني سويف.

وجاءت مديرية أسيوط لتحتل المرتبة الأولى بين مديريات مصر، من حيث عدد الكنائس التي بنيت بها، وذلك لكثرة تركز الأقباط بتلك المديرية. فتم تعمير و تجديد كنيسة أبوتيج في عام ١٨٦٥م[٧٨]، وفي عام ١٨٦٧م، صرحت الحكومة ببناء كنيسة في ناحية "باجور"[٧٩]، وأخرى في ناحية "بني شقير" في العام نفسه[٨٠]، وفي عام ١٨٧٩م، صرحت للأقباط ببناء كنيسة في ناحية "الوسطى"[٨١]، وأخرى في ناحية "باقور"[٨٢].

وفي عام ١٨٨٠م، صرحت ببناء كنيسة لأقباط ناحية "المروانة"[٨٣]. وفي عام ١٨٨١م تم

---

(٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/١٥/١١/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية بني سويف، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ١٤ يونيو ١٨٧٩م، ص٦٥.

(٧٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٢/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٨٢هـ- ٢٣ مارس ١٨٦٦م، ص١٤٩.

(٧٩)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل رقم ل/٨/٦/٣١ ، جواب بختم الوكيل إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٨٤هـ- ٦ يناير ١٨٦٨م، ص٧٠.

(٨٠)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/٤/٣٣/١، صورة أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ١١ شوال ١٢٨٤هـ- ٥ فبراير ١٨٦٨م، ص٤٨.

(٨١)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٦/٩/١، صورة أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩٦هـ- ٧ مايو ١٨٧٩م، ص٢٥.

(٨٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية، سجل رقم ل/١٧/٢٤/٣١، صورة أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩٦هـ- ٧ مايو ١٨٧٩م، ص١٠.

(٨٣)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية ، سجل رقم ل/١٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ

بناء كنيسة بناحية "الجاولي" للأقباط هناك[٨٤]. وفي العام نفسه تم بناء كنيسة بناحية "غزالة"– البورة قديما–[٨٥]. وفي عام ١٨٨٢م، تم بناء كنيسة بناحية "بويط" التابعة لمديرية أسيوط[٨٦].

واحتلت مديرية جرجا المرتبة الثانية من حيث بناء عدد الكنائس بها في تلك الفترة، فتم عام ١٨٥٩م بناء كنيسة بناحية "بحردازة"[٨٧]، وفي عام ١٨٦٧م تم بناء كنيسة بناحية المراغة[٨٨]، وأخرى في ناحية الكوم الأصفر[٨٩].

وصرحت الحكومة في عام ١٨٧٢م، ببناء كنيسة لطائفة الأقباط بجهة "كوم غريب" التابعة لقسم طهطا[٩٠]. وفي عام ١٨٨٠م، صدر أمر عالٍ ببناء ثلاث كنائس، الأولى في ناحية ""بيت علام"[٩١]، والثانية في ناحية "الباسكية"[٩٢]، والثالثة في نجع "الرازق"[٩٣].

---

٦ ذو القعدة ١٢٩٧هـ– ١٠ أكتوبر ١٨٨٠م، ص١٥.

(٨٤)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للداخلية، سجل رقم ل/١٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٩٨هـ– ١٣ يوليو ١٨٨١م، ص١٣.

(٨٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/٩/١، جواب بختم مهر دار إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٩٨هـ– ٢٥ إبريل ١٨٨١م، ص٤١.

(٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/١٨/١١/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٩٩هـ– ١٦ ديسمبر ١٨٨١م، ص٥.

(٨٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س١١/٨/١، جواب بختم سعادة المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٧٥هـ– ٣١ مايو ١٨٥٩م، ص٤٣.

(٨٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٤/١٢/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٨٤هـ– ٢٢ أكتوبر ١٨٦٧م، ص٧.

(٨٩)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٦/١/١، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨٤هـ– ٢٢ فبراير ١٨٦٨م، ص٥٨.

(٩٠)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم، سجل رقم ل/٢٩/٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٢٤ رمضان ١٢٨٩هـ– ٢٥ نوفمبر ١٨٧٢م، ص١٤٤.

(٩١)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٩٧هـ– ٣ أغسطس ١٨٨٠م، ص١٣.

(٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٣/٣/١، جواب بختم مهر دار إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٥ ذو القعدة ١٢٩٧هـ– ٢٩ أكتوبر ١٨٨٠م، ص٨٦.

(٩٣)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/١٦/١١/٣١، جواب بختم

وفي عام ١٨٨١م، صدر أمر عال ببناء كنيسة للأقباط بناحية "العرابة المدفونة"(٩٤)، وفي عام ١٨٨٢ م. تم بناء كنيسة في "نزلة السوق" بناحية الحريقة، هذا بخلاف كنيسة "الغنايم" وكنيسة "نزلة عمارة" التابعة لمديرية جرجا(٩٥).

وجاءت مديرية المنيا لتحتل المركز الثالث، من حيث عدد الكنائس التي أنشئت في تلك الفترة٠ فصرحت الحكومة في عام ١٨٧٩م، لأقباط ناحية "كوم الزهير" ببناء كنيسة لهم في تلك الناحية(٩٦). وفي عام ١٨٨٠م، صرحت ببناء كنيسة في "كفر الصالحين"(٩٧). وفي عام ١٨٨١م، تم بناء كنيسة بناحية "اشمنت"(٩٨). وفي عام ١٨٨٢م تم بناء كنيسة في "نزلة شحاته" التابعة لمديرية المنيا وبني مزار(٩٩). كما شهدت مديرية قنا عام ١٨٨٢م بناء كنيسة للأقباط في ناحية "الخوالد"(١٠٠).

ويتضح مما سبق: أن عملية بناء الكنائس لم تقتصر على المدن والمراكز الكبرى فقط، بل شملت كافة النواحي حتى النجوع مما يدل على رغبة الأهالي من الأقباط في التوسع في عمليات البناء، رغم قلة حجم الأعداد التي بلغت في بعض النواحي إلى سبعة أفراد، ويؤكد ذلك على سماحة

الوكيل إلى مديرية جرجا، بتاريخ ٧ ربيع ثان ١٢٩٧هـ- ١٩ مارس ١٨٨٠م، ص١١٣.

(٩٤)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٢١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية ، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٩٨هـ- ١ يوليو ١٨٨١م، ص١٢.

(٩٥)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٣١/٢٤/ ٤٠، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ غرة رجب ١٢٩٩هـ- ١٩ مايو ١٨٨٢م، ص٩.

(٩٦)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٣/٣٠، جواب بختم مهر دار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩٦هـ- ٧ مايو ١٨٧٩م، ص٢٥.

(٩٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٣٧، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٧هـ- ٢٧ أكتوبر ١٨٨٠م، ص١٥.

(٩٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٣٨، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٩٨هـ- ٢٧ سبتمبر ١٨٨١م، ص١٣.

(٩٩)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٣٩، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٩٩هـ- ١٨ فبراير ١٨٨٢م، ص١٠.

(١٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٧١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٩هـ- ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م، ص٢٩.

الحكومة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، بالترحيب بدور العبادة في كافة انحاء وجهات البلاد.

ج-كنائس جهات السودان:

لم يقتصر بناء الكنائس أو المعابد على مصر فقط، بل تعدى ذلك إلى حدود السودان، فتم في عام ١٨٦٩م بناء كنيسة للأقباط في جزيرة "سواكن" التابعة لمديرية عموم شرقي السودان ومحافظ البحر الأحمر(١٠١). وذلك أُسوة بالمسلمين الذين لهم جامع بالجزيرة المذكورة(١٠٢).

كما صرحت الحكومة عام ١٨٨١م، لبطريرك الأقباط، ببناء كنيسة بجهة "بربر" وأخرى بجهة "كردفان" التابعتين لحكمدارية السودان(١٠٣).

وهكذا شهدت البلاد حركة بناء ضخمة للكنائس في تلك الفترة، للأقباط على اختلاف مذاهبهم العقائدية، فلم تفرق بين أبناء مذهب ومذهب آخر، بل ساوت بين جميع المذاهب أو الطوائف في تسامح ملحوظ. فكما رخصت للأقباط من أتباع مذهب الكنيسة الأرثوذكسية، ببناء كنائس لهم سواء في المحلة الكبرى بمديرية الغربية(١٠٤)، والسويس(١٠٥). رخصت كذلك للأقباط من أتباع الكنيسة الكاثوليكية بناء كنائس لهم، في جهة قنطرة الليمون بالقليوبية(١٠٦)، وطنطا التابعة لمديرية الغربية(١٠٧)، وكذلك بطهطا التابعة لمديرية جرجا آنذاك(١٠٨).وغير ذلك.

---

(١٠١)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٤٠، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨٦هـ- ٣١ يناير ١٨٧٠م، ص٢٢.

(١٠٢) على إبراهيم عبده، مصر وأفريقية في العصر الحديث ، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م، ص٢٥.

(١٠٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية بقلم عرض حالات ، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٣٨، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٩٨هـ- ١٧ إبريل ١٨٨١م، ص٦.

(١٠٤)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات أقاليم، سجل رقم ل/٣١/١٤/١٩، جواب بختم الوكيل إلى مديرية الغربية، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦هـ- ٨ أغسطس ١٨٧٩م، ص١٣٣.

(١٠٥)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٧، جواب من سعادة الناظر إلى محافظة السويس، بتاريخ ٦ شوال ١٢٨٠هـ- ٧ ديسمبر ١٨٧٢م، ص٥٧.

(١٠٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/٣١/١١/٣، جواب بختم الوكيل إلى مديرية القليوبية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩١هـ- ٣٠ يونيو ١٨٧٤م، ص٨٩.

(١٠٧)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/٣١/١١/١٧، جواب بختم الناظر إلى مديرية الغربية، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٩٨هـ- ٣ يوليو ١٨٨١م، ص٦٧.

(١٠٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/٣١/١١/١ ، جواب بختم

ولم يقتصر أمر بناء الكنائس على أبناء المذهب الأرثوذكسي والكاثوليكي فقط، بل سمحت الحكومة للمذهب البروتستانتي أن ينتشر بالبلاد، ولم يكون له وجود بين المصريين قبل عام ١٨٥٩م. فسمحت الحكومة لهم عام ١٨٦٣م ببناء أول كنيسة للبروتستانت وهي الكنيسة الإنجيلية بالأوزبكية[١٠٩]. وأقامت لهم أيضاً على سبيل المثال: كنيسة في ناحية "صفط ميدوم" بمديرية بني سويف[١١٠]، وأخرى بناحية "باقور"[١١١]، وبناحية "الجاولي" التابعة لمديرية أسيوط[١١٢].

وليس أدل على كثرة الكنائس التي بنيت في تلك الفترة التاريخية من تاريخ البلاد، أنه من عام ١٨٦٣ م إلى نهاية القرن التاسع عشر، بني الأقباط البروتستانت فقط، حوالي ٤٤ كنيسة جديدة بالبلاد[١١٣].

-العادات والتقاليد المتبعة عند إفتتاح الكنائس:

قد جرت العادة أنه عند بناء وافتتاح كنيسة جديدة، أن يتم الافتتاح يوم الأحد وبحضور بطريرك الطائفة، وبحضور بعض الذوات من رجال الحكومة[١١٤].وفى الإسكندرية طلب الخواجة "يعقوب ليفى" عند افتتاح كنيسة الإسكندرية عام ١٢٨٩هـ-١٨٧٢م، طلب من الحكومة فرقة موسيقية من فرق الموسيقي العسكرية الموجودة بالمدينة للاحتفال بافتتاح الكنيسة الجديدة، وقد سمحت له الحكومة بفرقة موسيقية من فرق الالايات الموجودة بالمدينة، لإجراء مراسم الاحتفال بالافتتاح[١١٥].

ثانيا: المدافن القبطية:

شهدت حركة بناء المدافن للأقباط نشاط ملحوظ في تلك الفترة، حيث سارت جنباً إلى جنب

الناظر إلى مديرية جرجا، بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٨٩هـ- ٢٥ يوليو ١٨٧٢م، ص٨٧.

(١٠٩) رياض سوريال بكارة، مرجع سابق، ص١٥١.

(١١٠)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسايرة، سجل رقم ل/١١/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى المعية السنية، بتاريخ ٤ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ٢٦ مايو ١٨٧٩م، ص١٧.

(١١١)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س١/١/٦٤، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩٦هـ- ٧ مايو ١٨٧٩م، ص٥٢.

(١١٢)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات بالداخلية، سجل رقم ل/١٧/١١/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٨هـ- ١٧ يوليو ١٨٨١م، ص٢٩.

(١١٣) رياض سوريال بكارة، مرجع سابق، ص١٥١.

(١١٤) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠١، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٩٢ هـ- ١١ ابريل ١٨٧٥م.

(١١٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل /٣١ /١/٣٣، جواب بختم الناظر إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٩هـ- ٢٤ ديسمبر ١٨٧٢م، ص١٢٤.

متوازية مع حركة بناء الكنائس، حيث رخصت الحكومة للأقباط علي مختلف مذاهبهم ببناء مقابر لدفن موتاهم.

أ- الشروط الواجب توافرها في بناء المقابر:

اشترطت الحكومة عدة شروط في الرخص الممنوحة للأقباط بشأن بناء المقابر لموتاهم. فاشترطت أن تكون الأراضي المخصصة للمدافن، بعيدة عن مساكن الأهالي –بصفة عامة– وعن المساجد والأضرحة الخاصة بالمسلمين(١١٦). واشترطت كذلك أن يتم إحاطة المدافن ببناء جدار أو سور من الطوب أو الحجر، ومنعت استخدام الأخشاب في عمل الجدار، خوفاً من أن يتعرض للتلف بفعل الرياح أو الأمطار أو التأكل. واشترطت كذلك وجوب تعميق الحفر داخل باطن الأرض، وأن تستخدم المونة اللازمة في عملية البناء في باطن الأرض(١١٧).

واشترطت الحكومة أيضاً: أن تكون الأرض المخصصة للمدافن خالية من الموانع أو المحذورات، بأن تكون ملكاً لأصحابها، أو تكون كذلك أرض فضاء (خالية)، وليس مربوط عليها ضرائب للحكومة(١١٨). ويمنع بناء المقابر في الأراضي المخصصة للسباخ الذى يستخدمه الأهالي في الزراعة(١١٩).

وعهدت الحكومة للإشراف على توافر وتحقق تلك الشروط في أرض المدافن، إلي مهندس و رئيس الأطباء بالمديرية التي يراد البناء بها، وذلك ليقوما بتخصيص الأرض التي تتوفر فيها شروط البناء، ومراعاة الإجراءات الصحية الواجب توافرها عند بناء تلك المدافن، من حيث تعميق الحفر المناسب في باطن الأرض وخلافة(١٢٠).

---

(١١٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س /٢٤/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٩٠هـ-١٦ سبتمبر ١٨٧٣ م، ص ٤.

(١١٧)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س /٥٣/١/١، صورة أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩١ هـ-١ فبراير ١٨٧٤م، ص ١٧.

(١١٨)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١/٧ /١٢، صورة أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩١هـ-٢١ فبراير ١٨٧٤م، ص٧.

(١١٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٩٠هـ- ٦ سبتمبر ١٨٧٣م، ص٣١.

(١٢٠) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٣٩(ملف طوائف)، وثيقة رقم ٣٢، صورة أمر

واشترطت أيضاً في الأراضي المخصصة للمدافن، إن كانت أرضي حكومية وعليها ضرائب، أن يتعهد أصحابها بسداد ما عليها من ضرائب للحكومة، رغم تحويلها من حالتها الاصلية –الزراعية– إلي أرض مدافن(١٢١).

ومن ناحية أخرى، أنعمت الحكومة بكثير من الأراضي للأقباط ببناء مدافن خاصة بهم. فأحسنت على أقباط ناحية "الكوم الأصفر" بمديرية جرجا، بفدان من الأراضي لتخصيصه مدفناً لمواتهم بتلك الجهة(١٢٢). وحوالى أربعة قراريط بأسفل ناحية "كوم كفري" بناحية التبين بمديرية الغربية(١٢٣). كما أنعمت علي أقباط "حوض الجبل" بمديرية القليوبية، بحوالي ربع فدان – ٦ قراريط – لإقامة مدفن بها(١٢٤).

كما خصصت الحكومة حوالى ٥٠٠٠ متر بمصر القديمة لبناء مدفن لموتي الأقباط الأمريكان هناك(١٢٥)، كما خصصت أيضاً حوالى ١٠٠٠ متر لعمل مدفن للأقباط بدمياط(١٢٦).

ومن ناحية أخري، امتدت إحسانات الحكومة حتى لقناصل الدول الأجنبية بمصر. فمنحت قنصل فرنسا أرض بناحية دمياط لإنشاء المقبرة اللاتينية للأقباط هناك. حيث أمر الخديو بإعطاء تلك الأرض التي طلبها وكيل فرنسا له بالمجان إن كانت من أراضي الحكومة، وبالشراء من صاحبها بثمن مثلها إن كان لها صاحب، ومنحها للقنصل المذكور إحساناً من الحكومة(١٢٧)

كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٤ ربيع ثان ١٢٨٧هـ– ٤ يوليو ١٨٧٠، ص٣٧.

(١٢١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٠/٩/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٥ ربيع ثان ١٢٩٢هـ–٤ يونيو ١٨٧٥م، ص ١٨٠.

(١٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٥/٥٥/١، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٦ ربيع ثان ١٢٨٧هـ– ٦ يوليو ١٨٧٠م، ص ٣٨.

(١٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية ، سجلات قيد الأوامر الكريمة، سجل رقم ل/١٤/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩١ هـ–٢١ فبراير ١٨٧٤ م، ص ٢.

(١٢٤)دار الوثائق القومية: ديون الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل رقم ل/٢/١١/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية القليوبية، بتاريخ ٩ محرم ١٢٩١هـ– ٢٦ فبراير ١٨٧٤م، ص٤.

(١٢٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الأجنبية)، محفظة رقم ٣/أ، وثيقة رقم ١ ، دفتر رقم ٢٢ ، أمر كريم صادر إلى الداخلية، بتاريخ ٩ صفر ١٢٩٤هـ– ٢٣ فبراير ١٨٧٧م، ص٢٠.

(١٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٤/٥٥/١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٨٦هـ– ٢٦ نوفمبر ١٨٦٩م، ص٢٢.

(١٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم

.

ولم تكن أراضي المدافن المخصصة للأقباط كلها إحساناً من الحكومة، بل تبرع بعض الأقباط بأرضي ملكاً لهم، لبناء مدافن لأبناء طائفتهم. فتبرع على سبيل المثال: الخواجة "فرج إبراهيم" بقراطين من الأطيان الخراجية لإنشاء مقبرة لأقباط ناحية "تليان" التابعة لمديرية القليوبية[١٢٨]. ويتضح مما سبق بيانه، أن معظم أراضي المدافن كانت إحسانا من الحكومة للأقباط لبناء مدافن عليها، كما قلت تبرعات الأهالي من الاراضي المخصصة للمدافن، عكس تبرعاتهم الكثيرة لبناء الكنائس.

ب–أنواع المدافن القبطية:

تنوعت رخص المدافن الممنوحة للأقباط على اختلاف مذاهبهم الدينية وأجناسهم٠ فرخصت الحكومة على سبيل المثال، للأقباط الأرثوذكس ببناء مدفن لهم بناحية "تليان" بمديرية القليوبية"[١٢٩]، ومدفن أخر لهم بالزقازيق[١٣٠].

ورخصت كذلك للأقباط من طائفة الكاثوليك، بإنشاء مدفن لموتاهم بدمياط[١٣١]، ومدفن أخر عام ١٨٧٤م بناحية "القسيس" بمديرية القليوبية[١٣٢]. كما سمحت للأمريكان المقيمين بمصر عام ١٨٧٧م، بإنشاء مدفن لموتاهم بمصر القديمة[١٣٣].

ولم تقتصر تصاريح إنشاء المدافن على الأقباط فقط، بل بلغ من سماحة حكومة الخديو

ل/٩/٢٤/٣١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٨٦هـ- ٢٢ أكتوبر ١٨٦٩م، ص١٥.

(١٢٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية، سجل رقم ل/١٤/٢٤/٣١،أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٩٢هـ- ٤ يونيو ١٨٧٥م، ص١٩.

(١٢٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٠/٩/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٩٢هـ-٣ يوليو ١٨٧٥ م، ص ٨٠.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/١٤/١٢/٣١، جواب بختم الوكيل الى مديرية القليوبية، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٩٠هـ-١٨ سبتمبر ١٨٧٣ م، ص ١٥٦.

(١٣١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٥/١٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية الغربية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٦هـ-٣ ديسمبر ١٨٦٩م، ص ٧١.

(١٣٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١٢/٧/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩١هـ-٢١ فبراير ١٨٧٤م، ص ٧.

(١٣٣) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الأجنبية)، محفظة رقم ٢ ملف (طوائف أجنبية)، صورة أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١١ صفر ١٢٩٤هـ- ٢٥ فبراير ١٨٧٧م ، ص٢٤.

اسماعيل، أن وافقت على طلب الخواجة " يعقوب كوهين" اليهودي، بإنشاء مدفن لأبناء "الطائفة الاسرائيلية"، وانعمت عليها بفدان من أطيان جهة "الكوم" بدمنهور عام ١٨٧٠م، لتخصيصه مدفناً لموتاهم(١٣٤).

ومن ناحية اخرى ، سمحت الحكومة للخواجة "إبراهيم رزق" ببناء مدفن خاص له بناحية "طوخ" التابعة لمديرية الغربية في قطعة أرض مجاورة لجبانة خاصة بالمسلمين بتلك الناحية، ولم يعترض على بنائها أو وجودها الأهالي أو مشايخ وعمد الناحية من المسلمين(١٣٥). وقد خالفت الحكومة بذلك شرطاً من شروط إنشاء المدافن القبطية، مما يعكس روح التسامح والتعايش السلمى الذى ساد بين ابناء المجتمع على مختلف أديانهم، في لغة وفي أرضٍ لم تعرف التمييز أو التعصب.

وهكذا سمحت الحكومة لكافة طوائف الأقباط من أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت، وغيرهم من اليهود، على اختلاف أجناسهم، ببناء مدافن لهم في جميع الجهات الراغبين البناء فيها، دون أدنى تمييز بينهم، وانعمت بمعظم الأراضي عليهم إحساناً منها، وقد تركزت معظم رخص المدافن في مديريات الوجه البحري.

ومن ناحية أخرى، فإن معظم الطلبات التي قدمها أصحابها من أجل الحصول عل رخص لإنشاء مدافن جديدة لهم، قدمها أصحابها بحجة بعد المدافن القديمة عنهم، وقد استجابت الحكومة لكل الطلبات تحت شعار وضعته الحكومة لرعاياها من الأقباط وغيرهم ألا هو: "رفع المشقة عنهم"(١٣٦). وقد ذكر البعض: أن الخديو اسماعيل أبطل عادة دفن الأموات عموماً في المدافن الخاصة بجوار المنازل وداخل المساجد(١٣٧).

ثالثاً: بناء المكاتب (المدارس) الكنسية:

صاحب عملية بناء الكنائس والمعابد في مصر، حركة واسعة ونشطة لبناء وفتح مكاتب (مدارس) للأقباط داخل الكنائس والبطركخانات، على مختلف مذاهبهم الدينية. فنشط الأقباط في إنشاء مكاتب (مدارس) لتعليم أبنائهم(١٣٨). وقد

(١٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/ ١/ ١/ ٤١، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢١ ربيع ثان ١٢٨٧ هـ- ١٢ يوليو ١٨٧٠ م، ص ٩٤.

(١٣٥)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/ ١/ ١/ ٦٢، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ١١ صفر ١٢٩٥هـ- ١٤ فبراير ١٨٧٨م، ص١٠ .

(١٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات دواوين واقاليم، سجل رقم ل/١٦/١٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلي مديرية القليوبية، بتاريخ ٣ صفر ١٢٩١هـ-٢٢ مارس ١٨٧٤م، ص٢٩.

(١٣٧) جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ط ١ ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٥م، ص ١٣٦.

(١٣٨) جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة: على أحمد شكري، مطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م، ص٤٠٢.

أخذ الخديو اسماعيل المبادرة النشطة الفعالة في هذا المجال، وخصص حصة مناسبة من ميزانية الدولة للتعليم(١٣٩)، وقد كانت المكاتب والمدارس الخاصة بالأقباط تعمل جنباً إلى جنب مع مكاتب ومدارس المسلمين(١٤٠).

فقد صرح الخديو إسماعيل في بداية حكمة عام ١٨٦٣ م، بإنشاء المدرسة القبطية المصرية بالأوزبكية، وأخرى بحارة السقاءين، وكانتا تحت إشراف عموم نظارة بطريرك الطائفة(١٤١). وقد شارك في افتتاح تلك البطرك خانة كبار رجال الدولة مثل: ناظر الداخلية والمالية وغيرهم من كبار الذوات، و كانت تلك المكاتب مقامة داخل اروقة البطريركية بالأوزبكية(١٤٢).

وتعددت التصاريح الممنوحة للأقباط بإنشاء مدارس لتعليم أبنائهم، فصرح الخديو في عام ١٨٧٩م، لأقباط ناحية "صفط ميدوم" البروتستانت، التابعة لمديرية بنى سويف ببناء مدرسة بتلك الناحية(١٤٣). كما صرح في العام نفسه للبروتستانت ببناء مدرسة لهم بناحية "باقور" بأسيوط(١٤٤). واستجابت الحكومة لطلب البطريرك ببناء مدرسة "بمنفلوط" وأخري بناحية "ابنوب الحمام" بمديرية أسيوط، وعملت على توفير ما يلزم للمدرستين من أدوات تعليمية من ديوان المعارف(١٤٥). كما صرح بإنشاء مدرسة بالسويس للراهبات " السيوينات"(١٤٦).

ومن ناحية أخري، سمح الخديو للإرساليات الكاثوليكية وغيرها بأن تفتح مدارس لها في البلاد، ووفر لهذه المؤسسات الحماية اللازمة لها، دون ادني تمييز ديني، وامتدت حمايته الي أسماء مألوفة في مصر مثل: مؤسسة "إخوان بون" sisters of the Bo Pasteur وكذلك مؤسسة "الجزويت" Jesuits ومؤسسة Dames desion

---

(139) Georg young, Egypt, London, 1927, p. 78.

(١٤٠)حسن الفقي ، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، دار المعارف ، ط٣، ١٩٧٤م، ص٩٦.

(١٤١)وادي النيل، العدد رقم ٣١، السنة الأولى، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٤هـ– ٢١ فبراير ١٨٦٨م، ص٢.

(١٤٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٨٧، بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٩٣هـ– ٧ مارس ١٨٦٧م.

(١٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات الدواوين والجهات السايرة، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المعية السنية، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٩٦هـ– ٢ مارس ١٨٧٩م، ص٣٩.

(١٤٤) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الأجنبية)، محفظة رقم ٢ (ملف مدارس)، وثيقة رقم ٤، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩٦هـ– ٧ مايو ١٨٧٩م، ص٢٥.

(١٤٥)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٦٢/١/٣١، جواب بختم الوكيل إلى نظارة المعارف، بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٩٦هـ– ٢٨ أكتوبر ١٨٧٩م، ص٨.

(١٤٦)دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الأجنبية)، محفظة رقم ٣/أ ملف (رهبان وراهبات فرنسيكان) وثيقة رقم ٥٥، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨٥هـ– ٢٢ يونيو ١٨٦٨م، ص٩٢.

، ومؤسسة fiLLes de chavite وغيرها من المؤسسات(١٤٧).

وقد قامت تلك الإرساليات بإنشاء مدارس لها في جميع أنحاء البلاد، وكانت تهدف من وراء النشاط التعليمي اغراضاً دينية خالصة، بنشر الكاثوليكية أو البروتستانتية بين أبناء أقباط مصر. وغلب على الطابع التعليمي بها الطابع الديني، واتخذت من التعليم المجاني وسيلة لجذب الفقراء من تلاميذ الأقباط، ولم تركز الإرساليات نشاطها في القاهرة والإسكندرية فقط، بل توغلت في المناطق الريفية والصعيد خاصة(١٤٨).

وكان للأقباط الأرثوذكس ١٢ مدرسة بمصر(١٤٩).أما طائفة الكاثوليك فقد افتتحت مدارس كثيرة وخاصة في الوجه القبلي مثل: أسيوط و طهطا و إخميم وجرجا وقنا ونقادة وفرشوط، كما كان لهم مدرسة بالقاهرة وأخري بمصر القديمة(١٥٠). كما أنشأت طائفة الموارنة ثلاث مدارس، أما الأرمن فلم يكن لهم سوى مدرسة واحدة(١٥١).ومن ناحية أخري، اهتم الأقباط بتعليم البنات القبطيات، فأنشأ الأقباط مدرستان لتعليم البنات، الأولي بحارة السقاءين والأخرى بحي الأوزبكية(١٥٢).

ولم يقتصر بناء المدارس على طوائف الأقباط فقط، بل كان لليهود سنة ١٨٧٢م، ما يقرب من ست مدارس بالقاهرة، وأربع مدارس بالإسكندرية، ومدرستان مجانيتان إحداهما للبنين والأخرى للبنات(١٥٣). هذا بخلاف المدارس المتخصصة لتعليم رجال الدين(١٥٤)، وأهمها المدرسة "الإكليريكية" بالقاهرة، وضمت حوالي ١٢ طالباً من راغبي تعلم علوم الكهنوت واللاهوت، واللغة القبطية والغناء الكنسي.

وكان الطلاب الأقباط عموماً يتعلمون في مدارسهم، علوم اللغة القبطية والعربية والفرنسية والانجليزية والإيطالية، وكذلك علوم الحساب ومبادئ الهندسة، والتاريخ والجغرافيا، والمنطق والأناشيد الكنسية(١٥٥).وقد بلغ عدد طلاب تلك المدارس القبطية عام ١٨٧٦م، حوالي ١٢٢٤٧ طالباً(١٥٦)، من مجموع طلاب مصر البالغ عددهم عام ١٨٧٥م، حوالي ١٤٠٩٧٧ تلميذاً(١٥٧).

---

(147) Vatikiotis P.J, The History of Egypt, second Edition, London (W.D) p. 70, 81.

(١٤٨) طارق البشري، مرجع سابق، ص٢٣.

(١٤٩) صالح رمضان محمود، دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عصر الخديو إسماعيل، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٩.

(١٥٠) حسن الفقي، مرجع سابق، ص٩٦ – ٩٧.

(١٥١) صالح رمضان محمود، مرجع سابق، ص٢٩.

(١٥٢) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص٢٠٩.

(١٥٣) حسن الفقي، مرجع سابق، ص٩٧.

(١٥٤) Vatikiotis P.J, op. cit . p.82.

(١٥٥) الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٣– ١٨٧٩م)، المجلد الأول، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣م، ص٢١٠.

(١٥٦) طارق البشري، مرجع سابق، ص٢٣.

(١٥٧) M. Sabry, la Genese de l'Esprit National, Egyptien (1863- 1882). Paris, 1924, p.36.

وأهتمت الحكومة بطلبة المدارس عموماً، فأعفت طلاب المدارس الأميرية والقبطية من دفع ضريبة العوائد الشخصية، المقررة على أهالي القطر المصري(١٥٨). كما أهتمت بالرعاية الصحية للطلاب، فأمرت ناظر حكماء أو أطباء المحروسة وغيرها، بالتوجه يومياً للكشف علي تلاميذ المدارس الأهلية ومكاتب الأقباط، وصرف الأدوية اللازمة لهم علي نفقة الحكومة(١٥٩).

ومن ناحية أخرى، كان من حق كل طائفة من طوائف الأقباط إلحاق عدد اثنين من تلاميذها بالمدرسة الطبية بالقصر العيني(١٦٠). فقد طالب وكيل البطرك خانة المارونية، إلحاق اثنين من تلامذة أبناء طائفته بالمدرسة المذكورة، أسوة بأمثالهم من الطوائف الأخرى(١٦١). كما طالب بطريرك الأرثوذكس إلحاق الطالب "عبده موسي كليلة" بالمدرسة الطبية، ليكتسب هو وغيره العلوم الطبية، ليعالج أبناء وتلاميذ طائفته. كما طالب أيضاً الحاق خمسة من الطلاب بالمدرسة المذكورة . فأرسلت الحكومة تتحرى هل يوجد أماكن شاغرة بالمدرسة الطبية أم لا، للرد على هذا الطلب(١٦٢). ويتضح من ذلك أن الحكومة لم ترفض هذا الطلب المقدم من البطريرك، رغم أنه خالف العرف أو القانون المتبع، وهو أنه لكل طائفة الحق في الحاق عدد اثنين من تلاميذها بالمدرسة الطبية.

وحرصت الحكومة على الإشراف على الامتحانات السنوية لتلاميذ المدارس الأميرية والقبطية على السواء. فشكلت هيئة من كبار رجال الدولة والمتخصصين لعقد امتحانات الطلاب، فضمت الهيئة بعض العلماء وأعيان التجار وبعض الأوروبيين، وكذلك ناظر الداخلية و المالية(١٦٣)، كما ضمت مجالس الامتحانات أيضاً رئيس مجلس شورى النواب، ومدير عموم المدارس المصرية، وكانت الامتحانات تعقد داخل

(١٥٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١١/١٢/١٧، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٩٣هـ- ٩ يناير ١٨٧٧م، ص٢.

(١٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات و الضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٨، جواب بختم الناظر إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٩٠هـ- ١٥ مايو١٨٧٣م، ص٧.

(١٦٠) جريدة الجنان، الجزء الأول، ١٨٧٤م، ص٩.

(١٦١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر إفادات وأوامر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم س/١/٤٦/٣١، صادر المعية إلى الداخلية، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٨٤هـ- ١٠ ديسمبر ١٨٦٧م، ص٣٦.

(١٦٢)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٥، جواب بختم الناظر إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٨هـ- ٢ فبراير ١٨٧٢م، ص٨٣.

(١٦٣) وادي لنيل، العدد رقم ٣١، السنة الأولى، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٤هـ- ٢١ فبراير ١٨٦٨م، ص٢.

بطرك خانة الأوزبكية[١٦٤].

واختلفت لجنة الامتحانات من وقت لآخر، حسب طبيعة العلوم التي تدرس بتلك المكاتب القبطية، ففي عام ١٨٧٠م شارك في هيئة الممتحنين ناظر قلم عربي وناظر قلم تركى ديوان الداخلية، وكذلك ناظر عموم ووكيل الديوان، لإجراء الاختبارات اللازمة للطلاب في العلوم التركية والعربية وغيرها[١٦٥]. وكانت هذه اللجان قاصرة فقط على اختبارات المدارس العليا كالحربية والمحاسبة والطب البيطري والزراعة، وغيرها من المدارس العليا[١٦٦].

وقد ذكر البعض: أنه في عام ١٨٧٥م، بلغ عدد الطلاب عموماً في مصر حوالى ١٤٠٩٧٧ تلميذاً، وعدد المعلمين قدر بحوالي ١٠٦٥ معلماً، وأن عدد المدارس ارتفع من ١٨٥ مدرسة عام ١٨٦٢م الى ٤٨١٧ مدرسة في عام ١٨٧٥م.هذه الاحصائيات تثبت وتؤكد أن البلاد قد حققت تقدماً عظيما في عهد الخديو اسماعيل[١٦٧]. مما دفع البعض أن يقرر: "أن نشاط تلك الحركة التعليمية أدت إلى ازالة جزء عظيم من الفوارق التي كانت بين الأجناس المختلفة الضاربة في وادى النيل، وجعلت الصدور أوسع احتمالا وتقبلاً للاختلافات المذهبية"[١٦٨].

وفى مجال العلوم الأثرية، حافظت الحكومة على التراث القبطي المسيحي، الذى تم اكتشافه في كنيسة أثرية في جهة " مرابط" التي تبعد عن الإسكندرية مسافة ساعة ونصف[١٦٩]. ومنعت أيضاً الأهالي من التعدي على محتويات الكنيسة الأثرية بالمنيا[١٧٠]. كما حافظت علي النقود الأثرية التي عثر عليها في كنيسة الأرواممً بمصر القديمة[١٧١]. كما اولت الحكومة اهتماماً بالغاً بالعلوم القبطية القديمة، فعينت مترجماً يعرف باسم "كابينز" لترجمة الكتب والأثار

(١٦٤) الوقائع المصرية، العدد رقم ٨٧، بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٨٣هـ- ٧ مارس ١٨٦٧م.

(١٦٥) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٤ (تعليم)، الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٩٥، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٨٧هـ- ٩ فبراير ١٨٧١م.

(١٦٦)دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٤ (تعليم)، الوقائع المصرية، العدد رقم ٢٥٣، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٥هـ- ٣٠ نوفمبر ١٨٦٨م.

(١٦٧) M .Sabry. op. cit. p . 36.

(١٦٨) صالح رمضان ، مرجع سابق، ص٣٠.

(١٦٩) دار الوثائق القومية: ديوان المعاونة، سجلات قيد صادر الأوامر بقلم أقاليم ومحافظات، سجل رقم س/١/٢٣/٣، صورة خطاب بختم ناظر المعاونة إلى محافظة الإسكندرية ، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٥٨هـ- ٣٠ ديسمبر ١٨٤٢م، ص١٢.

(١٧٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى الجهات والأقاليم والمحافظات والدواوين السايرة، سجل رقم س/١/١٠/١٠، جواب بختم مهر دار خديو إلى مدير المنيا وبني مزار، بتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٢٨٦هـ- ٢٠ مارس ١٨٧٠م، ص٢٢.

(١٧١) نفسه، سجل رقم س/١/١٠/ ٢٤، جواب بختم مهردار خديو إلى محافظ القاهرة، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٩٤هـ- ٢٤ يونيو ١٨٧٧م، ص٢٢.

والمخطوطات القديمة، الموجودة بالأديرة القبطية الواقعة على شاطئ النيل(١٧٢).

ومن ناحية أخري، تجلت روح التسامح والتعاون علي نوائب الدهر بين جميع أفراد المجتمع المصري. حيث شجعت الحكومة علي إنشاء الجمعيات الخيرية لمساعدة أبناء البلد، بغض النظر عن اختلاف أديانهم ومذاهبهم. فتم تشكيل "الجمعية الخيرية للمتقاعدين" لإعانة المتقاعدين من الوطنيين الذين لا كسب لهم، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين(١٧٣).

كما تأسست جمعية "معاونة المستخدمين" على اختلاف مذاهبهم، وتهدف الجمعية إلى حفظ كرامة المستخدم للحفاظ على مشاعر الموظف مادياً ومعنوياً(١٧٤). كما تشكلت جمعية "المقاصد الخيرية المصرية" لإعانة الفقراء علي مصائب الدهر. وقررت لجنة تلك الجمعية معالجة الفقراء مجاناً، فتم تعيين الطبيب البارع "محمد بك عبدالسميع" لمعالجة الفقراء يومياً مجاناً وعلي نفقة الجمعية، وحددت ساعات عمل الطبيب الذي يبدأ من الساعة الرابعة عصراً الى السادسة والنصف مساء كل يوم بمقر الجمعية(١٧٥).

وبلغ من كثرة تلك الجمعيات الخيرية التي لم تفرق بين جنس أو دين، أن شرعت الحكومة وقلم الإحصاء، في محاولة حصر كافة الجمعيات المشتركة (مسلمة – مسيحية) وطنية كانت أو أجنبية(١٧٦). وهكذا شهد المجتمع المصري حالة من التعايش السلمى والتكافل الاجتماعي بين كل أفراده وطوائفه.

رابعاً: مصادر الإنفاق على المؤسسات الكنسية:

حظيت الكنائس والأديرة والبطرك خانات ومكاتب (مدارس) الأقباط، بعناية كبيرة من ولاة مصر وخاصة الخديو إسماعيل. فقد أنعم محمد علي باشا بأراضي وأطيان مملوكة شرعاً لبيت المال لبطر كخانة الروم الكاثوليك بمصر والإسكندرية، للإنفاق منها على شئونها. وقد تنازل الخديو إسماعيل عن تلك الأطيان للبطرك خانة المذكورة، إحساناً منه لأبناء تلك الطائفة(١٧٧).

كما أوقف سعيد باشا كثيراً من الأطيان

(١٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٠، أمر كريم إلى الخارجية، بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٧٩هـ- ٧ نوفمبر ١٨٦٢م، ص٣٢.

(١٧٣) جريدة المفيد، العدد ٢٨، السنة الأولى، بتاريخ ٦ ربيع أول ١٢٩٩هـ- ٢٦ يناير ١٨٨٢م، ص٤.

(١٧٤) العصر الجديد، العدد رقم ٦، السنة الأولى، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٩٧هـ- ١٢ فبراير ١٨٨٠م، ص٤.

(١٧٥) المفيد، العدد رقم ٤، السنة الأولى، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٩٨هـ- ٢٤ أكتوبر ١٨٨١م، ص٤.

(١٧٦) الكوكب المصري، العدد رقم ٤٢، السنة الثانية، بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٩٧هـ- ٢٧ فبراير ١٨٨٠م، ص٤.

(١٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٣٢، أمر كريم إلى الداخلية بتاريخ ١٨ ربيع ثان ١٢٨٣هـ- ٣٠ أغسطس ١٨٦٦م، ص١٠٩.

على تلك المؤسسات، شريطة أن تسدد ما على تلك الأراضي من عشور الأطيان للميرى، أُسوة بما أوقفه من أطيان على فقراء تكية مكة والمدينة المنورة [١٧٨].

وجاءت حكومة الخديو اسماعيل لتتوسع في مصادر الإنفاق على تلك المؤسسات القبطية، التي سعت إلى الاهتمام بتعليم أبنائها بفتح المدارس والمكاتب، والعمل على توفير المعلمين بها، لتعليم الاطفال وما يلزم لهم من العلوم واللغات الأجنبية ونحو ذلك٠ ومن أجل توسيع دائرة التعليم الجاري بمكاتب البطر كخانات، أنعم الخديو في عام ١٨٦٦م على بطرك خانة الأقباط بخمسمائة (٥٠٠) فدان من الأراضي العشورية، من أطيان المستبعدات والمتروك الميرية الموجودة بالمديريات، وتم تكليف مفتش عموم الأقاليم بتحديد تلك الأطيان، واستخراج حجج التقاسيط للأراضي باسم بطريرك البطر كخانة، للإنفاق على شئونها من ريع تلك الأراضي[١٧٩].

وعادت الحكومة لتتوسع في الإنفاق على المؤسسات القبطية، فأنعم الخديو على بطرك خانة الأقباط بحوالي ٦٠٠ فدان وكسور، من أطيان مديرية الشرقية والدقهلية، للإنفاق من ريعها على شئونها الدينية والتعليمية وكذلك على فقرائها، بشرط أن تسدد البطر كخانة ضريبة العشور المفروضة على تلك الأطيان. وكانت الحكومة كثيراً ما تتنازل عن ضريبة العشور، عند تلف الزراعة الناتج عن نقص المياه عن تلك الأراضي[١٨٠].

ولم تقتصر المنح على الأطيان الزراعية فقط، بل أنعم الخديو بأراضي مباني تقدر بنحو ١٠٠٠ زراع للرهبان الكاثوليك، لاستخدامها في شئونهم الخاصة من إقامة مباني ودكاكين و وكائل وغير ذلك من الأمور العائد فائدتها عليهم [١٨١]٠ وقدر البعض أن ما منحه الخديو اسماعيل للأقباط، يقرب من ١٥٠٠ فدان للإنفاق من ريعها على التعليم وخلافة[١٨٢]. وكان ريع ودخل تلك الأراضي يفي بمعظم ما ينفق علي تلك المدارس وزيادة[١٨٣].

ولم تقتصر مصادر الإنفاق على تلك المؤسسات الكنسية على الأطيان الزراعية فقط، بل أنعمت الحكومة عليها بالغلال والقمح اللازم

(١٧٨) نفسه، سجل رقم س/١/١/٢٨، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٦ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٢٦.

(١٧٩) جورج جندي بك، جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧م، ص١٢٥.

(١٨٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل رقم ل/٣١/٦/٨، جواب بختم الوكيل إلى تفتيش عموم الأقاليم، بتاريخ ٢١ جماد أول ١٢٨٤هـ- ٢٠ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٢٩.

(١٨١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الأجنبية)، محفظة رقم ٣/أ ملف (رهبان –راهبات فرنسيكان)، وثيقة رقم ٣٩، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ- ٢٥ يوليو ١٨٦٧م، ص٤٩.

(١٨٢) جورج يانج، مرجع سابق، ص٤٠٢.

(١٨٣) عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٢٠٩.

لإطعام روادها وسكانها وفقرائها. فأنعم الخديو علي فقراء الأقباط عام ١٨٦٥، بحوالي ٥٠٠ أردب قمح(١٨٤). واصبح هذا المرتب من القمح ثابتاً سنوياً للراهبات –الفرنساوية– بكنيسة الإسكندرية، علي أن تصرف تلك الغلال لهم من مخازن الجهادية بالإسكندرية، وخصم ذلك من حسابات الدائرة السنية(١٨٥). أي أن المخصص للراهبات هو إنعام شخصي من الخديو.

وصدر في عام ١٨٧١م، قراراً بصرف ثمن الخمسمائة اردب قمح للرهبان الكاثوليك، نقداً وليس عيناً، وأن يتم صرف ثمنها النقدي من خزانة محافظة الاسكندرية(١٨٦). وقد بلغ ثمن القمح المرتب للراهبات الفرنسيات عام ١٨٧٤م، مبلغ ٥٥٠٠ قرش ، في حين بلغ ثمن مصاريف قمح الصدقات عموماً مبلغ ٣٤٤٠٠٠ قرش(١٨٧).

ولم تقتصر إحسانات الخديو علي الأقباط داخل حدود دولته فقط، بل تعدت إلى الأقباط خارج حدود دولته، فانعم علي مديرية " السورد وميربريكورد" بحوالي ١٥٠٠ أردب قمح لإطعام فقراء تلك المديرية(١٨٨).

ومن أوجه الإنفاق الحكومي الأخرى على المؤسسات الكنسية، إعفاء الحكومة لكنيسة السويس من دفع العوائد المقررة علي المأكولات والخضروات التي تورد للكنيسة، كما أعفي المستشفى التابع لتلك الكنيسة، من عوائد الخضروات والمأكولات التي تقدم إلى فقراء مرضاها، وكذلك القائمين عليها من خدمة التمريض من الراهبات الكاثوليك اللاتي يقومن بخدمة علاج المرضي(١٨٩).

ولم تقتصر أوجه الإنفاق الحكومي على الأطيان والغلال فقط، بل ذهب الخديو إسماعيل

(١٨٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٩، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٨٢هـ- ٢٠ مارس ١٨٦٦م، ص٨٩.

(١٨٥) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، سجلات صادر مرور ناظر مالية بإسكندرية، سجل مسلسل رقم ١٣٨٧ (رقم قديم ١٦٢٦)، جواب بختم ناظر المالية إلى مصالح ثغر الإسكندرية، بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٨٦هـ- ١٦ أغسطس ١٨٦٩م، ص٢٨.

(١٨٦)دار الوثائق القومية: ديوان المالية، صادر الدواوين، سجل رقم قديم ١٧٧٦(رقم حديث ٢٩١)، جواب بختم الناظر إلى الإسكندرية، بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٨٨هـ- ٢٦ يوليو ١٨٧١م، ص١٤٣، ١٦٣.

(١٨٧) دار الوثائق القومية: الديوان الخديوي، سجل رقم س/٢/١٣/١، دفتر ميزانية الحكومة الخديوية عن إيراداتها ومصروفاتها ١٢٩١هـ- ١٨٤٧م، ص٣.

(١٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة النظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٥، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٩٣هـ- ٩ مارس ١٨٦٧م، ص٨١.

(١٨٩)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣١/٨/١٢، جواب بختم الناظر إلى محافظة السويس، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٩٢هـ- ٧ إبريل ١٨٧٥م، ص٣٦.

للتبرع من ماله الخاص للمدارس الكنسية في ذلك الوقت[١٩٠]. كما خصصت نظارة المعارف راتباً سنوياً يقدر بمبلغ ١٠٠ جنيه، خصص للجمعية القبطية الخيرية بالإسكندرية، للصرف منه لاستمرار مدرستها في تعليم اولاد الفقراء التابعين لها مجاناً[١٩١].

ومن ناحية أخرى، تبرع الأقباط أنفسهم للإنفاق على تعليم أبناء فقرائهم مجاناً، فأنشأ القمص "عبدالمسيح" وإخوته من أعيان أقباط المنصورة، جمعية خيرية لفتح مدرسة لتعليم أبناء الفقراء مجاناً، والصرف على شئونهم وعلاجهم[١٩٢].

وذهبت الجمعية الخيرية الأرثوذكسية إلى وسيلة مبتكرة في ذلك الوقت، لجمع الأموال وإنفاقها على فقراء الطائفة. فأعلنت أنها سوف تقدم رواية مسرحية بعنوان "الأخوين المتحاربين" على مسرح زيزينيا، وسوف يقوم بتمثيل وعرض تلك الرواية، الممثل البارع "يوسف افندي خياط"، وحددت موعد العرض المسرحي يوم الثلاثاء الموافق ١٨٧٨/١٠/٢٩م، ودعت الجمعية أهالي الوطن لحضور هذا العمل المسرحي، والذى سوف يخصص ايراداته من الأموال لصالح الفقراء والمساكين[١٩٣]. ولا شك أن دعوة حضور الحفل المسرحي، كانت موجهة إلى أبناء الوطن جميعاً، ولم تفرق الدعوة ما بين مسلم وقبطي، مما يؤكد على روح التعايش والتكافل السلمى الاجتماعي، الذى ساد بين كل أبناء الوطن.

وهكذا تنوعت مصدر الإنفاق على تلك المؤسسات الخيرية القبطية، بمختلف مذاهبها دون أدنى تمييز من الحكومة أو المجتمع، ما بين وقف أطيان ومنح أراضي وغلال وأموال ورواتب، وتبرعات من ذوي الثراء والمقدرة من الأقباط، وكذلك جهود الجمعيات الخيرية في جمع الأموال لصالح الفقراء والعجزة والمرضى وغيرهم.

خامساً: إدارة الشئون المالية للكنائس والأقباط:

كانت إدارة الشئون المالية الموقوفة أو المخصصة للكنائس والأديرة والبطر كخانات ومكاتب (مدارس) الأقباط، في يد بطريرك الطائفة. حيث كانت حجج تقاسيط الأطيان الموقوفة علي تلك المؤسسات، تسجل باسم بطريرك الطائفة[١٩٤].

وكان تعيين البطريرك يتم عن طريق سلسلة من الخطوات والتي تبدأ أولاً بانتخابه من أبناء طائفته، ثم يرفع طلب الترشيح الى بطريك خانة الأستانة للنظر فيه، حتي يصدر أمر الموافقة علي التعيين منها، ثم يأتي دور السلطان العثماني للموافقة على هذا التعيين. وكان يتم

(١٩٠) George young, op .cit , p.78.

(١٩١)الوطن، العدد رقم ٢١٨، المطبعة الوطنية، بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٢٩٩هـ – ٤ فبراير ١٨٨٢م، ص٤.

(١٩٢)الوطن، العدد رقم ٢٢٩، السنة الخامسة، بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٩٩هـ – ١٨ فبراير ١٨٨٢م، ص٤.

(١٩٣)مصر، العدد رقم ١٧، السنة الثانية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٩٥هـ – ٢٥ أكتوبر ١٨٧٨م، ص٤.

(١٩٤) جورج جندي، جاك تاجر، مرجع سابق، ص١٢٥.

تحصيل ضريبة أو "رسم خروج فرمان" عند تعيين البطريرك ، يقدر بحوالي ١٣٦٠١ قرش، وقد تم تعيين بطريرك الكاثوليك بمصر والإسكندرية بعد أن قام بسداد هذا الرسم(١٩٥).

ولا يجوز عزل البطريرك لمرضٍ أو شيخوخة، ولكن في هذه الحالة يتم تعيين قائم مقام له، ينوب عنه في أشغاله، حتى لا تتعطل إدارة أشغال البطريركية٠ واختصت الأستانة بهذا التعيين، فقد صدر قرار من الأستانة بتعيين الراهب " اوبانيوس" قائم مقام لبطريرك مصر والإسكندرية، لكبر سنه وضعف صحته، وكان يتم تسجيل صورة فرمان القائمقامية بسجلات الحكومة أو ديوان الداخلية بمصر(١٩٦). وكانت الرسوم المفروضة علي فرمان هذه الوظيفة تقدر بمبلغ ١٢٥٠٠ قرش، بعنوان "رسم خروج فرمان" وتسلم تلك الأموال الى مندوب السلطنة في مصر – كامل بك – القبوكتخدا(١٩٧) .

وكان ينوب عن البطريرك في إدارة أشغاله وكيل يعرف باسم "وكيل البطريركية أو الدير"٠ والملاحظ أن الوكيل كان غالباً من أبناء البلاد، وقد اختص الخديو بهذا التعيين مباشرة في حالة وفاة الوكيل٠ فقد صدر أمر الخديو بتعيين الراهب "زكريا" الموجود بكنيسة القدس خلفاً للراهب "كيرلس" المتوفى، وذلك بدير المحروسة للإشراف على شئونها(١٩٨). وفى حالة استعفاء الوكيل من وظيفته من تلقاء نفسه، ففي هذه الحالة لابد للبطريرك أن يعرض الأمر على الباب العالي، لصدور الأمر بتعيين وكيل جديد(١٩٩).

وفى عام ١٨٧٤م سعى الأقباط إلى حركة إصلاح إداري، وذلك لعدم انتظام أحوال الشئون المالية للطوائف القبطية٠ وتهدف الحركة الى حسن تدبير أموال وشئون الأوقاف والكنائس والمدارس وغيرها. فتم تشكيل مجلس طائفي منتخب من علماء وأعيان الأقباط، ليتسلم إدارة زمام تلك المصالح السابقة اليه، فتم انتخاب ١٢ عضواً من علماء الطائفة وأعيانها، وكذاك تم انتخاب ١٢ نائباً للمجلس، واشترط فيهم أن يكونوا من أهل اللياقة والأهلية. وقد افتتح المجلس

(١٩٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١١/٢/٤، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٩٠هـ- ١٧ إبريل ١٨٧٣م، ص٥٣.

(١٩٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٥، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٨٣هـ- ١٧ إبريل ١٨٦٧م، ص٨١.

(١٩٧) نفسه، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٨، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٨٦هـ- ٢٤ مايو ١٨٦٩م، ص١٣.

(١٩٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٣٨، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٨٥هـ- ١٩ ديسمبر ١٨٦٨م، ص١٦٣.

(١٩٩)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/١/٩/١٩، جواب بختم سعادة مهر دار خديو إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٩١هـ- ٦ نوفمبر ١٨٦٤م، ص١١١.

رسمياً في مصر، وتقرر أن يكون اجتماع المجلس القبطي في كل أسبوع، وتحدد يوم الجمعة والاثنين من كل أسبوع، للنظر في كافة المشاكل التي تتعلق بالأوقاف والكنائس والمدارس والفقراء وأعمال المطبعة، وغير ذلك من المشاكل الروحية والجسدية(٢٠٠).

وهكذا فإن تعيين الهيئة المسئولة عن إدارة شئون أموال الأقباط سواء من جناب البطريرك، والقائم مقام وكذلك الوكيل، لا يتم إلا عن طريق الباب العالي، وفى حالة وفاة الوكيل كان الخديو يقوم بهذا التعين. ثم انتقلت في عام ١٨٧٤م إدارة الشئون المالية وغيرها إلى المجلس القبطي.

سادساً: حماية أموال وتركات الأقباط:

كانت مواريث وتركات (العيساوية) الأقباط، يتم النظر والفصل فيها بناء على اللائحة النظامية لتركات المسيحيين الواردة من بطرك خانة الأستانة(٢٠١). وقد اختص الأساقفة منذ عام ١٨٥٦ م، بالنظر في مسائل مواريث ومتروكات الأقباط والفصل فيها، على مقتضي قواعد ديانتهم، ولائحة التركات الخاصة بهم. أما قضايا الملكية الخاصة بالأملاك والعقارات والمبايعات، فهذه تم الفصل فيها عن طريق محاكم المديريات، بدون تدخل الأساقفة(٢٠٢).

ولكثرة الشكاوى المقدمة من الأقباط ضد البطركخانات، في مسائل حفظ المواريث والأوقاف والتلاعب فيها. أرسلت حكومة الخديو إسماعيل "القبوكتخدا" إلى الأستانة، لطلب صورة اللائحة النظامية (الأصلية) المنظمة لتركات وأموال الأقباط، وطالبت بإرسال عدة نسخ منها إلى الحكومة المصرية(٢٠٣). ووردت اللائحة من الأستانة، واحتفظت نظارة الداخلية والخارجية، بنسخة من اللائحة للعمل بمقتضاها، كما عممت تلك اللائحة إلى عموم الدواوين والمجالس في أنحاء البلاد للعمل بمقتضاها(٢٠٤). وهكذا فان أقباط مصر كانوا يتعاملون في مسائل تركاتهم، بناء على اللائحة النظامية الواردة لهم من كنيسة الأستانة التابعين لها.

وتخصص بالبطرك خانات "صندوق أمانات" لحفظ تركات المتوفيين، من خلال دفتر يتم فيه تسجيل تلك الأمانات، سواء كانت عينية

(٢٠٠) الجنان، الجزء الخامس، سنة ١٨٧٤م، ص١٥٨.

(٢٠١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٥٥/٢٣، صورة أمر عالي إلى ديوان الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٢هـ- ٢٦ يونيو ١٨٦٥م، ص٤٨.

(٢٠٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٤/٨/١١، صورة قرار بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٧هـ- ٦ مايو ١٨٧٠م، ص٨٠.

(٢٠٣)دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٩ (ملف دين مسيحي)، وثيقة رقم ١٨٧، صورة خطاب من طلعت باشا إلى وكيل الداخلية ، بتاريخ ٥ صفر ١٢٨٢هـ- ٣٠ يونيو ١٨٦٥م، ص٨٤.

(٢٠٤)نفسه، وثيقة رقم ١٩٨، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٩ صفر ١٢٨٢هـ- ٤ يوليو ١٨٦٥م، ص٥٠.

أو نقدية داخل البطرك خانة، ثم تصرف للورثة من أصحابها. وكانت الحكومة بناء على طلب بعض الورثة من النساء الأرامل اللواتي توفى عنهن أزواجهن، تقوم بمراجعة ما هو مدون بدفتر الأمانات، على ما هو موجود فعلياً بالصندوق. فقدمت مدام "شى" طلباً للحكومة للكشف عن أمانات زوجها الجواهرجى المتوفى، وطالبت الحكومة بطرك خانة الأرثوذكس، بفتح صندوق الأمانات للتحقق مما فيه من أموال تلك الأرملة(٢٠٥).

واستجابت الحكومة عام ١٨٦٦م، لبعض الطلبات المقدمة من بعض الأمهات الأرامل من طائفة الأقباط، واللاتي طالبن الحكومة بحفظ أموال أولادهن القُصر من ميراث والدهم المتوفى وحفظه في صندوق الأيتام التابع لبيت مال المسلمين، وأن يجرى في حقهم ما يجرى على القُصر من أيتام المسلمين.

ورأت الحكومة أن مثل هذه الطلبات سوف تتكرر في المستقبل، فعهد الخديو إلى المجلس الخصوصي، ببحث هذه المسالة للوصول إلى حل يحفظ ويصون مال القُصر من أيتام الأقباط(٢٠٦). ورأى المجلس الخصوصي ضرورة إنشاء صندوق خاص بتركات القُصر والأيتام من الأقباط ، وأن يكون هذا الصندوق تابع لبيت المال، ويجري عليه ما هو مطبق بصندوق أيتام بيت المال، من حيث الحفظ والوصاية والاستثمار(٢٠٧).

واشترطت الحكومة في الأوصياء الذين يقوموا باستثمار أموال الأيتام المحفوظة بصندوق الأمانات لصالح هؤلاء القُصر، أن يقدم كلاً منهم ضامناً يضمنه في الصندوق ٠كماذهبت الحكومة لحماية أموال القُصر من بعض الاوصياء، حيث قدمت والدة قبطية لأيتام قُصر، التماس تشتكى فيه بأن الوصي "مرقص" استلم نصيب إخوته القُصر وهو مبلغ قدره ١١٠٠ قرش، على سبيل استنساخ الارباح، أو استثمار تلك الاموال، وأنها لا تعلم عن الأرباح شيئاً. وأن الضامن له شخص يقال له "ابراهيم" لا يعلم شيئاً عن الأرباح٠ فالتزمت الحكومة بضرورة طلب الوصي والضامن له، واستخلاص حق الأيتام وتوريده إلى الصندوق إجابة لطلب والدتهم، لأجل عدم الضرر بأطفالها القُصر(٢٠٨).

---

(٢٠٥) دار الوثائق القومية ، ديوان الداخلية، صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/١١/٥/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٦ ربيع ثان ١٢٨٤هـ- ٢٧ أغسطس ١٨٦٧م، ص٩٥.

(٢٠٦) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١١٩، ملف رقم ٦(موضوعات مختلفة)، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١١ شوال ١٢٨٣هـ- ١٦ فبراير ١٨٦٧م، ص٢.

(٢٠٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات المحروسة، سجل رقم ل/١٢/٥/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨٤هـ- ٢٣ ديسمبر ١٨٦٧م، ص١١٦.

(٢٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٨/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية،

ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة عن طريق سلسلة من الإجراءات بحفظ تركات المتوفيين من الأقباط بدون وريث، ومنع تعدي بعضهم على بعض. فقد توفى شخص من بندر أسيوط يدعي "ميخائيل زريقة" وحدث خلاف حول توزيع تركته، حيث أدعي شخص يدعى "ديمتري" أن المتوفي ينتمى إلى طائفة الأرمن الكاثوليك، وبالتالي يجب إرسال التركة إلى بطرك خانة الأرمن الكاثوليك، وأدعى شخص آخر أن المتوفى تابع لبطرك خانة الروم الكاثوليك، وبالتالي يجب إرسال التركة الى بطرك خانة الروم الكاثوليك.

فقررت الحكومة لحل تلك المسألة، أن يفتح محل المتوفى بمعرفة مديرية أسيوط، مع حضور وكيل عن كل بطرك خانة، وكذلك حضور المدعيان، وحضور بعض الأعيان من بندر أسيوط، وأن يتم حصر التركة، وتباع بحضور الجميع، وتوضع بخزينة المديرية، حتي يحضر المدعي الغائب أو وكيلاً شرعياً عنه لحسم المسألة(٢٠٩).

ومن ناحية أخرى، كثرت الشكاوى المقدمة من الأقباط ضد البطر كخانات، من تعديها على تركات وحقوق وأموال الأقباط بدون وجه حق. فقد استولت بطر كخانة الأرمن الكاثوليك على تركة الخواجة "يوسف بن يعقوب" بدون وجه حق، وطالبت الحكومة البطر كخانة بضرورة تسليمها إلى أصحابها من الورثة الحقيقيين(٢١٠).

ولكثرة هذه التعديات من جانب البطر كخانات على حقوق الأقباط، وتشكك الكثير من أبناء تلك الطوائف في نزاهتها، طالب أرباب التركات من طوائف الأرثوذكس والكاثوليك عام ١٨٧٠م، بأن يحال الفصل في قضاياهم على الشريعة المحمدية، بل رفع البعض منهم دعاوى على تلك البطر كخانات، طالبوا فيها بحقوق لهم في بعض مسائل المواريث والوقف وكذلك الوصايا.

واستجابت الحكومة لطلبات المدعيين وأحالت القضايا بينهم وبين تلك البطرك خانات إلى المجلس المحلي، للفصل بين المدعيين، والزمت البطرك خانة بحضور نائب عنها للمرافعة، والزمت النواب بسرعة الحضور للفصل في تلك القضايا(٢١١). *

بتاريخ ١٣ صفر ١٢٨٨هـ – ٤ مايو ١٨٧١م، ص٢.

(٢٠٩)دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س٥/٢/١١، صورة قرار بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٨٦هـ – ٢٧ يونيو ١٨٦٩م، ص١٣٤م.

(٢١٠)دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س٢٠/٨/١١، قرار بختم سعادة المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٩٠هـ – ١٩ سبتمبر ١٨٧٣م، ص٢٢.

(٢١١)دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س١٤/٨/١١ ، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٧هـ – ٦ مايو ١٨٧٠م، ص٨٠.

(*) ولمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (٢).

وللفصل في تلك القضايا بين البطر كخانات والأفراد من الأقباط، قامت الحكومة بتشكيل "مجلس علمي" يتكون من علماء وفقهاء للنظر في قضايا مواريث الأقباط – العيسوية – التي تحال على المجلس المحلي للنظر فيها حسب الشرعية الاسلامية، وتحدد مجلس الا ستئناف بالمحروسة، ليكون مقراً دائماً لاجتماعات المجلس العلمي(٢١٢).

وهكذا اختصت المجالس المحلية بالنظر في قضايا الوقف والوصايا، والتي سحبت من البطرك خانات بناء علي طلب أصحابها٠ ومن ناحية أخري عملت الحكومة على متابعة تلك المجالس وحثها على سرعة الفصل في قضايا الأقباط وعدم تأخيرها٠ فقدمت سيدة على سبيل المثال: تدعى "كاترينا مانلى" من طائفة الكاثوليك، شكوى من تأخر نظر قضية لها منظورة بالمجلس، مما سيؤدى بالضرورة إلى تلف أمتعتها وأمتعة والدتها، وأرسلت الحكومة تتحري عن أسباب التأخير، وطالبت المجلس بسرعة إنهاء مثل تلك القضايا، لعدم حصول الضرر لأصحابها(٢١٣).

ولكثرة تعديات البطارقة واستيلائهم على إيرادات أموال الأوقاف، وصرف تلك الأموال في غير الوجوه المخصصة لها. حدث على سبيل المثال، انقلاب على بطريرك الأرمن الكاثوليك، حيث استولى المدعو " كابريل الخياط" وبعض أبناء تلك الطائفة، على أوراق ودفاتر البطرك خانة، واستولوا أيضا على ايرادات الوقف المخصص لها. وقاموا بتأسيس مجلس إدارة جديد، ولكن بطرك خانة الأستانة رفضت الاعتراف بهذا المجلس بحجة أنه غير قانوني، وطالبت بحله وتسليم أموال الوقف للبطرك خانة المذكورة، وفشلت تعليمات كنيسة الأستانة في اقناع كابريل الخياط ورفقائه في الانصياع لأوامرها. وأصدرت الحكومة أوامرها بالتحري عن تلك المسألة، لإحقاق الحق بمنع التعدي من جانب الطرفين علي أموال الوقف وحقوق الفقراء(٢١٤).

ومن ناحية أخرى، تعالت الأصوات من أجل فض الخصومات وإزالة أسباب المشاحنات والعداء بين أبناء تلك الطوائف٠ فنادت "جمعية الاصلاح" التي اهتمت برعاية شئون الأقباط في مصر، بتلك الدعوة السلمية بين أبنائها. بل ذهب اسماعيل باشا صديق – مفتش عموم الأقاليم – مندوباً عن الحكومة، يطلب في رسالة ودية غير

(٢١٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٣٩، ملف رقم ٤ (طوائف)، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٨٧هـ– ٢٨ نوفمبر ١٨٧٠م.

(٢١٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس ، سجل رقم ل/٤/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس استئناف إسكندرية، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٣هـ– ١ يناير ١٨٦٧م، ص٨١.

(٢١٤)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٢٩/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٩٦هـ– ١٠ سبتمبر ١٨٧٩م، ص١١٧.

رسمية من الأقباط بضرورة الوئام والوفاق مع المجالس القبطية، التي تدير شئون تلك الطوائف[٢١٥]. ويتضح مما سبق بيانه، أن الحكومة بذلت جهوداً كبيرة في الحفاظ علي حقوق الأيتام والأرامل، ومواريث وتركات و أوقاف تلك الطوائف، التي ارهقتها تعديات البطرك خانات علي حقوقها، حتى ذهبت تلك الطوائف، تطلب فصل قضاياها على شريعة تختلف عن شريعتها المسيحية.

ومن ناحية أخرى، نجحت الحكومة في تأمين الكنائس من اعتداءات اللصوص. فقامت بالقبض على ثمانية لصوص من الأقباط البروتستانت، قاموا بالسطو علي كنيسة أسيوط، وقد قضى مجلس الاستئناف بسجن هؤلاء، فحكم على المتهم الأول الذى حرض على جريمة السرقة بالسجن مدة ثلاث سنوات، وحكم على الثلاثة الذين سطوا عليها بالسجن مدة سنتين، أما الأربعة الأخرين فحكم عليهم بالسجن مدة سنة، وأن ينقل المساجين الي سجن الإسكندرية. والغريب أن الحكومة (الداخلية) تخوفت من عملية نقلهم إلي سجن الإسكندرية ، خشية أن يكون لهم أنصار بروتستانت هناك، يقوموا بتهريبهم أثناء عملية نقلهم الي السجن، واقترحت الداخلية أن يتم سجن هؤلاء اللصوص بسجن مديرية أسيوط، أو بسجن مديرية أبعد من أسيوط[٢١٦]. كما قبضت الحكومة على اللصوص الأقباط، الذين سرقوا النقود الأثرية التي اكتشفت في كنيسة الأروام بمصر القديمة[٢١٧]. والجدير بالذكر: أنه قد صدر قرار بالعفو عن الأقباط الذين قاموا بالسطو علي كنيسة الأقباط بأسيوط، عن المدة المتبقية لهم من السجن، و ذلك بمناسبة قدوم ولي النعم – الخديو إسماعيل– من السفر من الخارج، وذلك بعد أخذ الضمانات اللازمة بعدم عودتهم إلي أعمال السرقة مرة أخري[٢١٨].

ونجحت الحكومة أيضاً في حماية محلات الجواهر جية الأقباط ومنع التعدي عليها بالسرقة. فنجحت في القبض علي الخواجة " إلياس ناصر" والخواجة "عبدان منصور" اللذان هربا إلى بيت لحم بالقدس، بعد أن قاما بسرقة "صدف

(٢١٥) توفيق عزوز، الهدية التوفيقية في تاريخ الأمة القبطية، الجزء الأول، مطبعة العصر التاسع عشر، ١٨٩٣م، ص٦٨، ٦٩.

(٢١٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/١٢/٢٥/١٥، جواب من شريف باشا ناظر الداخلية إلى ديوان معية، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٦هـ– ١ مايو ١٨٦٩م، ص١.

(٢١٧)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السايرة، سجل رقم س/١/١٠/٢٤، جواب بختم مهر دار خديو إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٩٤هـ– ٢٤ يونيو ١٨٧٧م، ص٢٢.

(٢١٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم عربي و تركي، سجل رقم ل/٣١/١٨/٤، جواب بختم الناظر إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨٦هـ– ١٠ أغسطس ١٨٦٩م، ص٢٤.

ومصاغات" أو حلي من الخواجة موسي سلميان والخواجة يوسف جابر، وقد سجنا اللصان بسجن ضبطية مصر تمهيداً لمحاكمتهما، وقد نجحت الحكومة في استرجاع المسروقات وردها إلى أصحابها(٢١٩). وقد تم القبض علي القمص "متي" وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة شهور بسجن الاسكندرية، نظراً لسرقته نقود وحلق ذهب من القس "سليمان"، الذي اتهمه بالسرقة ، وقد ثبتت جريمة السرقة علي القمص "متي"(٢٢٠).

ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة بمنع تعدي الأقباط أو الرهبان علي بعضهم البعض بالضرب وخلافه. فقد اشتكى الراهب "أسادور وار طابت" وكيل بطريرك الأرمن بالقدس، بأنه قد تعرض للضرب والحبس من طرف "البسقيوس مسروب افندي" بمصر، فصدر الأمر العالي بالتنبيه وتحذير مسروب أفندي، من تكرار مثل هذا الفعل من جانبه مرة أخري، وأكد الأمر عليه بأن هذا الفعل منه غير مناسب، ولا يليق برجل دين مسيحي(٢٢١). ومن ناحية أخري، لم يلتزم بعض الرهبان بالتأكيدات الشفوية لهم من الحكومة، بضرورة تجنب الأمور والأفعال المغايرة أو الشائنة، فقامت بنفي ثلاثة رهبان من المحروسة إلي القدس، نظراً لوقوع بعض الحوادث والأمور المغايرة منهم(٢٢٢).

ولم تقف اعتداءات الأقباط بعضهم علي بعض علي حوادث السرقة والضرب فقط ، بل تعدتها إلي جرائم القتل،إذ قام الخواجة "عياد سليمان" التابع لمديرية المنيا، بقتل الخواجة "إبراهيم حنا"، وقد خيرت الحكومة ورثة القتيل ابراهيم حنا، ما بين قبول الدية و الحكم علي القاتل بالسجن لمدة ١٥ سنة، وما بين القصاص أي الإعدام للقاتل(٢٢٣).

والملاحظ أن حوادث السرقة والاعتداءات الجسدية والقتل وغيرها على الأقباط، كانت من أبناء تلك الطوائف القبطية، مع بعضهم البعض، وقد خلت الوثائق من آية اعتداءات وقعت على تلك الطوائف، من أصحاب الديانات الأخرى

(٢١٩)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٩/١٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظة مصر، بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٨٩هـ- ١٤ يوليو ١٨٧٢م، ص٧٢.

(٢٢٠) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، وارد الدواوين بالضبطية، سجل رقم ل/٢/٣٤/١٢٦، قرار وارد الي ضبطية مصر من الداخلية ، بتاريخ غرة ربيع ثان ١٢٩١هـ- ١٨ مايو ١٨٧٤م، ص ١٥٦ .

(٢٢١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٣٩، ملف رقم ٤ (طوائف)، وثيقة رقم ١٢ ، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢٦ ربيع ثان ١٢٨٧هـ- ٢٦ يوليو ١٨٧٠م، ص٥٤.

(٢٢٢)دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١٣٩، ملف رقم ٤ (طوائف)، وثيقة رقم ٢٨ ، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٨٥هـ- ٢٣ ديسمبر ١٨٦٨م، ص١٦٣.

(٢٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية ، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٥٥، أمر كريم إلى مديرية المنيا، بتاريخ ٥جماد أول ١٢٩٢هـ- ٩ يونيو ١٨٧٥م، ص٣٧.

عليهم.

وهكـذا فـإن حـوادث الاعتـداءات علـى الأقباط، وقعت بين أبناء تلك الطوائف. ولذلك لم تصدق الحكومة أقاويل البطريرك، الذي ادعى – كذباً في نظرها–، بأنه قد تم التهجم عليه وسبه وضربه واهانته من قواصة – حراس – الضبطية بمصر. وقد ارجعت الحكومة تلك الأقاويل للحالة المرضية التي يعانى منها البطريرك، ونفت أن يكون ما ذكره صحيحاً، ورغم ذلك فقد عينت الداخلية من طرفها ناظر قلم عربي الديوان، مندوباً للتحقيق المباشر في تلك الأقاويل، واستجواب من حضر الواقعة أو الحادثة، مع حضور مأمور الضبطية شخصياً للتحقيق معه، ورفع نتيجة الاستجواب والتحقيق عن تلك الأقاويل –الكاذبة في نظرها– للديوان مباشرة، وذلك لعدم حصول أدنى تغير للخواطر بين أبناء البلاد(٢٢٤).

سابعاً: تأمين قوافل الزوار للكنائس والأديرة:

انقسمت قوافل الزوار الأقباط إلي زيارات داخلية وخارجية، فتمثلت الزيارات الخارجية إلى زيارة كنيسة بيت لحم بالقدس الشريف. وقد اشترطت الحكومة في سفر هؤلاء الزوار أو الحجاج إلي القدس عدة شروط منها: أولاً: أن يحصل الزوار على الإذن المباشر من البطريرك بالسفر إلي القدس، ثانياً: أن يكون هؤلاء المسافرين خاليين من الديون أو المسئوليات الحقوقية، سواء للحكومة أو الأفراد(٢٢٥). ثالثاً: أن يقدم الزوار شهادات معتمدة من المديريات التابعين لها، وأن يصدق علي تلك الشهادات ضامنين لهم من بعض تجار وعمد المحروسة، وأن تضمن البطرك خانة وتصدق على تلك الشهادات، بأن هؤلاء الزوار ليس عليهم ديون أو قضايا، وأن تضمن البطرك خانة عودتهم مرة اخرى الى البلاد. رابعاً: تقوم الضبطية بالتحري عن الضامنين وتسجل اسمائهم في سجلاتها، حتى يعود الزوار من القدس إلي أرض الوطن.

ولتيسير إجراءات سفر الزوار الى القدس، رخصت الحكومة في عام ١٨٦٦م للمديريات أن تمنح تذاكر السفر مباشرة للأقباط التابعيين لها، بعد أخذ الضمانات من الضامنين، دون الرجوع الى اجراءات ضبطية مصر(٢٢٦) .

أما عن قوافل الزيارات الداخلية، فكان أشهرها الى دير الرهبان الكائن بالجبل الشرقي بمديرية بنى سويف. ولم تشترط الحكومة أيه

(٢٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/٣١/٥/١٠، جواب بختم الناظر إلى محافظ مصر، بتاريخ ٢ ربيع أول ١٢٨٤هـ– ٤ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧٥.

(٢٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين والسايرة، سجل رقم س/١/١٠/٢٢، جواب بختم مهر دار خديو إلى مفتش أقاليم بحرى، بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٩٢هـ– ١٠ إبريل ١٨٧٥م، ص٤١.

(٢٢٦)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/٣١/٥/٥، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٢هـ– ١٥ مارس ١٨٦٦م، ص٣٢.

شروط في تلك الزيارات الداخلية. وقد عملت الحكومة على تأمين تلك القوافل من اعتداءات العربان عليها، فأخذت التعهدات اللازمة على المدعو "إبراهيم شديد" شيخ عربان الحويطات المقيم ببلدة "اجهور" بمديرية القليوبية، بعدم التعرض إلى تلك القوافل، وقد تم حفظ هذا التعهد بمقر الضبطية بالمحروسة. ولا يسمح للأقباط بالسفر إلى دير الرهبان إلا بعد أخذ التعهدات على العربان، حفاظاً على سلامتهم، ثم ترسل الضبطية الى البطرك خانة – بعد التعهد – بالاستعداد الى زيارة الدير المذكور[٢٢٧].كما أخذت الحكومة أيضا تعهدات على عربان "المعازة" بعدم التعرض لقوافل الأقباط المتوجهة إلى دير الرهبان بالجبل الشرقي[٢٢٨]. والواقع أن العربان بصفة عامة، لم يفرقوا في اعتداءاتهم بين قوافل الحجاج المسلمين أو المسيحيين على حد سواء.

وقد ذكر البعض: أن أجهزة الإدارة (الحكومة) عملت على توفير الأمن أيضا للأسواق الدينية المهمة، كسوق المولد الأحمدي بطنطا. ولم يقتصر توفير الأمن على الأسواق الدينية الإسلامية فقط، بل اهتمت بتوفير الأمن للموسم الشهير بدير المحروق (بملوى)، ومولد القديسة "دميانة" بالقرب من بلقاس[٢٢٩]. وهكذا شملت الحكومة برعايتها زوار الاحتفالات الدينية الإسلامية والمسيحية على حد سواء.

ولم تقتصر حماية الحكومة على رعاية رعاياها من المسلمين والأقباط فقط، بل امتدت إلى الجالية اليهودية أو الإسرائيلية في مصر. فقد تقدمت اللجنة – القومينـاة– الإسرائيلية بالإسكندرية، بطلب إلى الخديو تلتمس منه طلب الحماية، بعد أن رفعت عنها قنصلية النمسا والمجر الحماية عنها[٢٣٠]، وقد وافق الخديو على طلب اللجنة بالحماية، تحت شعار "أنهم من أبناء الوطن"[٢٣١]. وهكذا يتضح مما سبق: أن الحكومة الخديوية كفلت كافة رعاياها من أبناء الوطن بالحماية، دون النظر إلى دياناتهم أو اختلاف مذاهبهم العقائدية على قدم المساواة.

---

(٢٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٩٦هـ– ٧ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٧٥.

(٢٢٨)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر تلغرافات دواوين وأقاليم عربي، سجل رقم ل/١٤/١٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية القليوبية، بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٩٦هـ– ٤ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٣٢.

(٢٢٩) د. أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠– ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٥٥م، ص١١٨.

(٢٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٤/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى المعية السنية، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٩٠هـ– ٦ مايو ١٨٧٣م، ص٤٥.

(٢٣١)دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء (الطوائف والجاليات الأجنبية)، محفظة رقم ٣/ج ، ملف (الجالية الإسرائيلية)، وثيقة رقم ١٧٢، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٩٠هـ– ١٤ مايو ١٨٧٣م، ص١٥٣.

ثامناً: امتيازات رجال الكنائس والأديرة:

لم تفرق الحكومة في الامتيازات الممنوحة لرجال الدين، بل ساوت بين علماء الشريعة الإسلامية ورؤساء الديانة العيسوية (المسيحية) ورؤساء الموسوية (اليهود)، في كافة الامتيازات الممنوحة لهم. فمنحتهم علي سبيل المثال: تذاكر مجانية لركوبهم عربات السكة الحديد، لحضور الأعياد والاحتفالات الدينية، وحددت أصحاب التشريفات المعتاد حضورهم لتلك الأعياد من الأقباط وهم: جناب بطارقة الروم والأرمن ووكلاء البطرك خانات الخمسة ومطران الأقباط الكاثوليك(٢٣٢)، ومنحت كل هؤلاء تذاكر مجانية لركوب السكك الحديدية، وأن يتم خصم ذلك علي حساب المالية(٢٣٣).

ورفضت الحكومة الاستجابة لطلب قنصل فرنسا، بأن تمنح هذا الامتياز الممنوح لرجال الدين السابقين في حق ركوب عربات السكك الحديدية مجاناً وعلي حساب المالية المصرية، لكلاً من ناظر مدرسة الفرير، ورئيس المدرسة العذرية، بحجة أنهما من غير أبناء الوطن، ولا يوجد امتيازات متشابهة ممنوحة لمثل هؤلاء في البلاد، أي لا نظير لهذه الاعفاءات بين أبناء الوطن(٢٣٤).

كما رفضت الحكومة أيضاً، الطلب المقدم من قنصل النمسا، والذي طلب فيه من الحكومة، امتياز للرهبان الأوربيين المتوجهين الى الخرطوم، بتسهيل سبل سفرهم ولوازم السفر، على حساب الحكومة أو المديريات المارين بها، ومنحهم مكاتبات مخصوصة بذلك. ورفضت الحكومة منحهم تلك المكاتبات خوفاً من أن يستند عليها هؤلاء الرهبان من الأجانب، في توفير ما يلزم من لوازم وحاجات سفرهم مجاناً وبدون مقابل مادى، مما سيعود بالخسارة على المالية المصرية. فالزمت هؤلاء بأن تكون تنقلاتهم وشراء حاجاتهم على نفقاتهم الشخصية، وليس على حساب الحكومة(٢٣٥). وخاصة ان مثل هذه المكاتبات أو الامتيازات لاوجود لنظير لها في البلاد.

ونتيجة لكثرة الطلبات المقدمة من قناصل الدول الأجنبية المقيمين بمصر، للحصول علي امتيازات لرعاياهم الوافدين من الخارج. وتحقيقاً

(٢٣٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين سجل رقم س/٨/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٨ رجب ١٢٩١هـ- ٢١ أغسطس ١٨٧٤م، ص١٩٦.

(٢٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، سجلات صادر دواوين ومحافظات، سجل مسلسل رقم ٥٠١ (رقم قديم ٢٣٢٩)، جواب بختم الناظر إلى محافظة رشيد، بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٢٩٣هـ- ١٠ إبريل ١٨٧٦م، ص١٩٧.

(٢٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر دواوين، سجل رقم س/٩/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٩٢هـ- ١٦ نوفمبر ١٨٧٥م، ص١٨٤.

(٢٣٥)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٥/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٨٨هـ- ٢٧ أكتوبر ١٨٧١م، ص٣٣.

لمبدأ المساواة الذي اتبعته حكومة الخديو إسماعيل، استجابت الحكومة لطلب نظارة الخارجية، فأصدرت قرارها بالمساواة بين كافة الوافدين إلي مصر، بشان دفع عوائد أو رسوم الإقامة وعوائد التذكرة والباسبورتات٠ حتى في الخلافات التي تنشأ فيما بينهم، قررت الحكومة أن ترفع الي الضبطية للنظر فيها، سواء كان الوافدو ن من الرعايا العثمانيين المسلمين أو العيسوية أو الموسوية على حد سواء(٢٣٦).

وفى عام ١٨٧٦م، منحت الحكومة رجال الدين عموماً امتياز أخر، ألا هو الإعفاء من ضريبة " العوائد الشخصية" ، حيث أعفت العلماء ومشايخ التكايا والمجاورين للأزهر الشريف، والرؤساء الروحانيين من البطاركة والمطارنة والاساقفة والقسس، حتي خامات اليهود، من تلك الضريبة(٢٣٧)٠ وهكذا فإن الحكومة المصرية، لم تفرق في المعاملات والامتيازات بين رجال الدين سواء الإسلامي أو المسيحي أو اليهودي، مما يعكس رؤية الحكومة القائمة على التسامح والمساواة والتقدير والاحترام لكل رجال الدين في البلاد.

ومن ناحية اخرى، لم تقتصر الامتيازات علي الإعفاءات الضريبية فقط، بل استجابت الحكومة لطلب البطريرك، والذي تقدم بطلب للحكومة يطلب فيه تعيين أحد تلامذة مدرستها، المدعو "إبراهيم منصور" والذي أكمل تعليمة بالمدرسة الطبية التابعة للحكومة بالقصر العيني٠ حيث طالب البطريرك بتعيين الطبيب المذكور طبيباً في البطر كخانة، لحاجتها و حاجة المدارس التابعة لها، لوجود طبيب لعلاج من يلزم معالجته بهما، فعينت الحكومة الطبيب المذكور بالبطرك خانة، رغم كونه موظفاً حكومياً(٢٣٨)٠لتقديم الخدمة الطبية أو العلاجية لأبناء تلك البطرك خانة.

ولم تقف الإعفاءات المالية عند كبار رجال الدين المسيحي فقط، بل امتدت تلك الإعفاءات إلي غيرهم من أبناء تلك الطوائف٠ فاستجابت الحكومة لكثير من الحالات الإنسانية، فأعفتها مما هو مقرر عليها من أموال. فأعفت علي سبيل المثال: سيدة قبطية تدعى "مريم جرجس" قد عثر عليها ملقاة أمام باب كنيسة الروم بالإسكندرية، ومصابة بدهس عربة ركوب، مما أدى إلى إصابتها بخلع فخذها الأيمن، ورفضت الكنيسة علاجها، فتم نقلها الى الإسبتالية – مستشفى– لعلاجها، وقد استغرقت مدة علاجها بالمستشفى ٦٢ يوماً، وقدرت تكاليف علاجها

(٢٣٦)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة ، سجل رقم ل/٢٣/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المجلس الخصوصي، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٩٥هـ- ٣ أغسطس ١٨٧٨م، ص٧٤.

(٢٣٧) صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل ١٨٦٣- ١٨٧٩م، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٧م، ص١٠٠.

(٢٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان مالية، صادر دواوين، سجل مسلسل رقم ٣١٢ (رقم قديم ١٩٥٦)، جواب بختم الناظر إلى عموم مجلس الأحكام، بتاريخ ١٠ جماد أول ١٢٩٠هـ- ٦ يوليو ١٨٧٣م، ص١٥٦.

بمبلـغ ٤٩٦ قرشـاً، وبمطالبتهـا بتكـاليف العـلاج، عجزت السيدة عن الدفع، واتضح بعد التحري عن حالها من جانب الضبطية، أنها فقيرة ولا تملك ثمن العلاج، وهكذا فشلت في سداد ثمن العلاج، كمـا فشـلت فـي التعـرف علـى العربجـي الـذى أصابها بعربته، فصدر القرار بخصم ثمن العلاج علـى طـرف ديـوان الماليـة، وخصـم ذلـك مـن مقـررات الإسـبتالية[٢٣٩]٠هـذا فـي الوقـت الـذى رفضت فيه الكنيسة علاج السيدة، رغم أنه معين بها طبيب لعلاج من يلزم معالجته من المرضـى والمصـابين، ولـديها ايـرادات أوقـاف، أوقفهـا أصـحابها علـى مثـل تلـك الحـالات الاجتماعيـة والإنسـانية. وهكـذا لـم تقـف الحكومـة وقوانينهـا جامدة أمام هذه الحالات الإنسانية، وقد تعددت عشرات الأمثلة في الوثائق المصرية، والتي أكدت فـي النهايـة علـي حسن رعايـة الحكومـة لرعاياها الفقراء بغض النظر عن عقائدهم الدينية.

تـاسعاً: تقيم أحوال الأقبـاط في تلك الفترة:

لـيس أدل علـى روح التعـاون والتسـامح المتأصـلة والتـي سـادت بـين أبنـاء المجتمـع المصـري عمومـاً فـي تلـك الفتـرة ٠ بـأن مجلـس شورى النـواب، استجاب لطلب المعلم "ميخائيل انتاسيوس"، أحد اعضاء المجلس، والذى طالب بإلغـاء السـخرة٠ فصـدر قـرار المجلـس بحريـة الأنفـار المشـتغلين فـي العمـل بزراعـة الجفالـك أو الإقامـة بهـا، كمـا أبطـل المجلـس عـادة جلـب المسـيحين فـي العمـل بزراعـة تلـك الجفالـك، وأن يمنح الجميع حق حرية العمل سواء بالمشاركة أو إعطـائهم أرض زراعيـة خاصـة لهـم نظيـر هـذا العمـل[٢٤٠]٠ كمـا صـدر قـرار المجلـس فـي ١٤ فبرايـر ١٨٦٦م، بفـك عهـد الـبلاد[٢٤١]٠ تحـت شـعار نـص القـرار الـذى جـاء فيـه " ليتسـاوى الأهالي ببعضهم وذلك في محلة"[٢٤٢]. مما يعكس رؤيـة المجتمـع والحكومـة معـاً واتحادهمـا علـي شعار واحد وهو "المساواة بين الجميع".

ولقد شـهدت كثير من الكتابات المعاصرة للفترة وغيرها، على تحسن وارتقاء أحوال الأقباط عموماً في تلك الفترة٠ فكتبت جريدة "الجوائب" عن التطور الذى ارتقت اليه الطائفة القبطية في مصـر فـي عصـر الحضـرة الخديويـة (إسـماعيل باشا)، وأنها قد زادت رفاهيتها، وتحسنت أحوالها

(٢٣٩) دار الوثـائق القوميـة: ديـوان الداخليـة، سـجلات صـادر دواويـن العمـوم، سـجل رقـم ل/٥٤/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المدارس، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٩٥هـ– ١٧ أغسطس ١٨٧٨م، ص١٦.

(٢٤٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامـر واللـوائح والقـرارات والمنشـورات، سـجل رقـم س/٤/٣٣/١، صورة أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ١٩ شعبان ١٢٨٣هـ– ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٧٩.

(٢٤١) حبيـب المصـري، ضـرائب الـدخل فـي مصـر، مطبعـة مصـر شـركة مسـاهمة مصـرية، ١٩٤٥م، ص٦٩.

(٢٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامـر واللـوائح والقـرارات، سـجل رقـم س/٤/٣٣/١، صـورة أمـر كـريم إلـى نظـارة الداخليـة، بتـاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٣هـ– ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٧٩.

وأمورها[٢٤٣]. وذكر البعض: "أن المسيحي طوال حكم الخديو اسماعيل كان يتمتع بكافة الحقوق والحرية والحياة ، شان المسلم تماماً، وكان الأجنبي مهما كانت جنسيته أو ديانته، يستطيع أن يجوب خلال أراضيه من البحر إلى أواسط افريقيا في أمان"[٢٤٤].

بل ذهبت بعض الكتابات إلي أبعد وأعمق من ذلك، فذكر البعض أيضاً: "انه فيما يخص المعاملة والترقية بين أصحاب العقائد المختلفة، لم يكن هناك أي تمييز بين أصحاب تلك العقائد، ولقد ضم علي سبيل المثال: جيش مصر كافة أصحاب الديانات، وبالتالي حل وبشكل عملي مشكلة الخدمة العسكرية المختلطة التي اربكت وضايقت الباب العالي. وأن العقائد المختلفة في مصر، وجد أنها تنتظم في سيمفونية منتظمة مع بعضها البعض"[٢٤٥].

وهكذا شهد المجتمع المصري بين أبنائه علي مختلف عقائدهم، روح من التسامح غلفت كافة أبناء المجتمع، ولم ترصد الوثائق حالة واحدة – في تلك الفترة – من التعصب أو العنف أو التمييز بين أبنائه من المسلمين والأقباط و غيرهم، وإن كانت هناك حالات من التعصب والاعتداء، فهي بين أبناء تلك الطوائف من الأقباط، مع بعضهم البعض. ومن ناحية اخري، جاءت كافة قرارات الحكومة الخاصة بالأقباط، سواء كانت لبناء الكنائس أو المدافن أو المكاتب، ورصد الاوقاف عليها، إنما جاءت انعكاساً لروح التسامح والسلمية التي عاشها المجتمع المصري في تلك الفترة من عمر وتاريخ البلاد، مما سهل على الحكومة اتخاذ تلك القرارات في سهولة ويسر.

الخاتمة

–أكدت الدراسة علي أن عملية بناء الكنائس أو المعابد الدينية بمصر في تلك الفترة، ترجع الي سبب رئيسي مرتبط بحركة الاصلاحات أو التشريعات التي صدرت في الدولة العثمانية متمثلة في خط كلخانة ١٨٣٩م، والخط الهمايوني ١٨٥٦م، والذى أجاز للمسيحيين بناء معابد لهم في كافة ولايات الدولة العثمانية، ومنها ولاية مصر.

–يرجع إلي الخديو اسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩م) الفضل في أن تشهد البلاد على يديه، اكبر حركة توسع في بناء الكنائس أو المعابد الدينية وكذلك المدافن، في تاريخ البلاد في العصر الحديث.

–أثبتت الدراسة أن عملية بناء الكنائس والمدافن في البلاد، كان لها شروط وضوابط، إدارية وتنظيمية، ومادية، ومعنوية، وصحية، وقد أزالت الحكومة كافة المعوقات لعمليات البناء.

---

(٢٤٣)جريدة الجوائب، العدد رقم ٩٤٤، السنة ١٨، بتاريخ ٥ شوال ١٢٩٥هـ– ٢ أكتوبر ١٨٧٨م، ص٥.

(٢٤٤) ألبرت فارمان، مصر وكيف غدر بها، ترجمة : عبدالفتاح عنايت، تحقيق : ابتسام عبدالفتاح عنايت، ط١، الناشر الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٥م، ص٣٠٢.

(٢٤٥) M .Coon,s, Egypt .As it is, (Nations of The world). London, 1902, p.98, 99.

وقد راعت الحكومة عادات وتقاليد المجتمع المصري عند منحها رخص البناء.

-أكدت الدراسة أيضاً: أن عمليات البناء شملت كافة أقاليم مصر، سواء في الوجه البحري أو الوجه القبلي أو جهات السودان، وكانت أكبر عمليات البناء في الصعيد، واختصت مديرية أسيوط بالعدد الأكبر من رخص أنشأ الكنائس، تلتها في المرتبة مديرية جرجا، ثم مديرية المنيا، وذلك لكثرة أعداد الأقباط في تلك الجهات، في تلك الفترة.

-أكدت الدراسة كذلك: أن عمليات بناء الكنائس لم تقتصر فقط على المدن والمديريات الكبرى فقط، بل شملت حتى القري والنجوع والكفور، مما يؤكد علي حرص الأقباط على إقامة معابد أينما وجدوا، حتى ولو كانت إعدادهم في تلك النواحي لا تتعدى بضعة أفراد، ويؤكد أيضاً على سماحة الحكومة واستجابتها لكافة الطلبات المقدمة لها ببناء معابد في تلك الجهات، لمبدأين عملت بهما الحكومة وهما: حرية العبادة ، والثاني رفع المشقة وتيسير سبل العبادة لكافة الأقباط على اختلاف مذاهبهم العقائدية.

-اثبتت الدراسة أن الحكومة كما رخصت لكافة طوائف الأقباط من أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت، ببناء معابد لهم، رخصت لهم ايضاً ببناء مدافن لهم ، كما سمحت للجالية اليهودية ببناء مدافن لها، دون ادني تمييز بين رعاياها. وكانت معظم اراضي المدافن المخصصة ، ملكاً وانعاماً من الحكومة لهم ٠ كما قلت تبرعات الأهالي من الأقباط بالنسبة لأرض المدافن، عكس تبرعاتهم الكثيرة في إنشاء و بناء الكنائس.

وأثبتت الدراسة أيضاً: أن عمليات بناء الكنائس والمدافن، صاحبها عملية أخرى، وهي فتح المكاتب (المدارس) بتلك الكنائس، لتعليم أبناء الأقباط ، تمشياً مع الحركة النشطة التي تبنتها حكومة الخديو إسماعيل في نشر التعليم في البلاد. وأن نسبة الطلاب الأقباط المتعلمين بلغت حوالة ١٠% من إجمالي الطلاب المتعلمين في مصر في تلك الفترة.

-أكدت الدراسة كذلك أن مكاتب تعليم الأقباط داخل كنائسهم قد لاقت عناية الحكومة واهتمامها، حيث وفرت ما يلزم لهم من علوم ورعاية صحية، واعفت هؤلاء الطلاب من بعض العوائد والرسوم المقررة في مصر.

-أثبتت الدراسة أيضاً أن حكومات مصر وخاصة حكومة اسماعيل قد اهتمت بتوفير مصادر للإنفاق علي تلك المؤسسات الدينية القبطية، فأوقفت ايرادات آلاف الأفدنة من الأطيان، وكذلك الأموال والرواتب والغلال، للصرف منها على شئونها، دون أدني تمييز بينها وبين الأوقاف الموقوفة على المؤسسات الدينية للمسلمين. و أن أموال الأوقاف وحجج الأطيان، كانت تسجل باسم بطريرك الطائفة، ولا شك أن هؤلاء حققوا مكاسب شخصية ضخمة من وراء الإشراف على تلك الاوقاف.

-وأثبتت الدراسة أيضاً: أن تعيين الادارة العليا للكنائس والأديرة وغيرها، كان في يد الإدارة

الكنسية العليا بالأستانة، وكان لابد من تصديق السلطات العثمانية على تلك التعينات.

– أوضحت الدراسة كثرة شكاوى الأقباط من تعديات البطركخانات على حقوقهم، والتصرف في أموال الأوقاف وصرفها في غير الأوجه الخيرية المخصصة لها، مما أدى الى حدوث عدة انقلابات على البطركخانات، وتكوين مجالس قبطية للنظر في شكاوي الأقباط المادية والروحية.

–أثبتت الدراسة أن الحكومة بذلت جهوداً ضخمة في سبيل الحفاظ على حقوق الأيتام والأرامل، وكذلك مواريث وتركات وأوقاف الأقباط، التي أرهقتها تعديات البطركخانات عليها، حتى ذهبت تلك الطوائف تطلب فصل قضاياها على شريعة – الإسلامية – تختلف عن شريعتهم المسيحية.

–أكدت الدراسة أيضاً: أن حوادث السرقة والاعتداء، سواء على الكنائس أو الأفراد، وقعت من أبناء تلك الطوائف بعضهم علي بعض، ولم ترصد الوثائق حالة واحدة، تم الاعتداء فيها عليهم من غير أبناء طوائفهم.

–ساوت الحكومة بين كافة رعاياها من أبناء الوطن، دون النظر إلى عقائدهم وأجناسهم، ودون أدنى تمييز، سواء في الامتيازات الممنوحة لرجال الدين على العموم مثل الاعفاءات الضريبية وغيرها، كما كفلت كافة رعاياها من الفقراء والمرضى على السواء، وأمنت الاحتفالات الدينية إسلامية كانت أو قبطية.

–وخلُصت الدراسة أيضاً إلي أن الأقباط تمتعوا في مصر بالحرية التامة في إقامة شعائرهم الدينية، وأن روح التسامح والتعاون والتعايش السلمى غلف كل فئات المجتمع المصري، الذي لم يعرف التفرقة أو العنصرية، وعاش في سيمفونية منتظمة مع بعضهم البعض.

–ومن ناحية أخري، جاءت كل قرارات الحكومة الخاصة ببناء الكنائس أو المدافن أو المكاتب، وقرارات رصد الأوقاف والأموال والغلال وغيرها، جاء ت تلك القرارات انعكاساً لروح التسامح والسلمية التي عاشها المجتمع المصري في تلك الفترة من تاريخ البلاد، مما سهل على الحكومة اتخاذ تلك الاجراءات والقرارات في سهولة ويسر، في ظل مجتمع لم يعرف أبنائه من المصريين التمييز والتفرقة فيما بينهم. كما لم تفرق التربة المصرية في باطنها بين موتي أصحاب تلك الديانات المختلفة من أبناء الوطن.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

–وثائق باللغة العربية محفوظة بدار الوثائق القومية:

١–ديوان الداخلية:

–سجلات صادر دواوين العموم رقم:

– ل/٣٣/١/٣١، ٣٤، ٣٦، ٥٤، ٦٢.

–سجلات صادر الأقاليم بالداخلية رقم:

– ل/٢٨/٢/٣١، ٢٩، ٦٧.

-سجلات صادر المجالس بالداخلية رقم:

- ل /٢/٤/٣١ ، ٤ .

-سجلات صادر جهات دواوين المحروسة رقم:

- ل/ ٥/٣١/ ٥ ،١٠ ،١١ ،١٢.

-سجلات صادر الأقاليم القبلية بالداخلية رقم:

- ل/٣/٦/٣١ ، ٨.

-سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة رقم:

- ل/٨/٣١/ ٥، ٧، ٨، ١٢، ٢٣، ٢٩، ٣٠.

-سجلات صادر المديريات بالداخلية رقم:

- ل/٣١/ ١١/ ١، ٢ ، ٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨.

-سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم بالداخلية رقم:

- ل/٣/١٢/٣١، ٤ ، ٥ ، ٨، ٩، ١٤، ١٦.

-سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين بالداخلية رقم:

- ل/١٣/٣١/ ١١، ١٢.

- سجلات صادر عرض حالات الجهات بالداخلية:

- ل/١٩/١٤/٣١، ٢٠.

-سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم عربي بالداخلية رقم:

- ل/١٨/٣١/ ٤ ، ١٤.

-سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة (بقلم عرض حالات) للداخلية رقم:

- ل/٥/٢٤/٣١، ٦، ٨، ٩ ، ١٤، ١٧، ١٩، ٢١، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠.

-سجلات وارد أقاليم قبلية بالداخلية رقم:

- ل/٦/٢٧/٣١، ٨.

-سجلات وارد دواوين وأقاليم بقلم عرض حالات رقم:

- ل/٤٠/٣٤/٣١ .

٢-ديوان معية سنية:

-سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

- س/٢٠/١/١، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٥٣، ٥٥، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢.

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

- س/٣/١/ ٢٤ ،٣٠، ٣٣، ٣٦.

-سجلات صادر الأوامر بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره رقم:

- س/١٩/٧/١، ١٢، ١٩، ٢٠

-سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات رقم:

- س/٩/١/ ١٩ ، ٢٠ ، ٢٦، ٢٧، ٢٨.

-سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السايرة رقم:

- س/١/ ١٠/١٠، ٢٢، ٢٤.

-سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات والدواوين رقم:

- س/١/ ٢١ / ٨٧.

-سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات رقم:

- س/ ١/ ٢٥/ ١٥ ، ٢٧.

- سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات رقم:

- س/١/ ٤/٣٣.

- سجلات صادر إفادات وأوامر العرض حالات دواوين وأقاليم رقم:

- س/ ١/٣١/٤٦.

-سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

- س/١/٢٣/٥٥، ٢٤، ٢٥.

٣-ديوان مجلس خصوصي:

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات رقم:

- س/١١/١/٦، ٨، ١٣، ١٧.

-سجلات صادر الدواوين:

- س/١١/٢/ ٤ ،٥، ٨، ٩.

- سجلات القرارات واللوائح الصادرة رقم:

- س/١١/٨/١، ١٤، ٢٠.

٤-ديوان المعاونة:

سجلات قيد صادر الأوامر بقلم أقاليم ومحافظات رقم:

-س/٣/٢٣/١ .

٥-الديوان الخديوي:

-دفتر ميزانية الحكومة الخديوية وإيراداتها ومصروفاتها عام١٢٩١هـ - ١٨٧٤م. رقم:

- س/٢/١٣/١ .

٦-ديوان المالية:

-سجلات صادر دواوين ومحافظات مسلسل رقم : ٥٠١.

-سجلات صادر مرور ناظر المالية بالإسكندرية مسلسل رقم: ١٣٨٧.

-سجلات صادر الدواوين مسلسل رقم: ١٧٧٦ .

٧-ديوان ضبطية مصر:

-سجلات وارد الدواوين بالضبطية رقم:

-ل/٢/٣٤/ ١٢٦.

٨-محافظ مجلس الوزراء: (الطوائف والجاليات الأجنبية) محفظة رقم:

-محفظة رقم: ٢ ملف (طوائف أجنبية).

-محفظة رقم: ٣/أ ملف (رهبان – راهبات

فرنسيكان).

-محفظة رقم: ٣/ج ملف (الجالية الإسرائيلية).

-محفظة رقم: ٤ ملف (الجاليات والطوائف الدينية).

٩- محافظ أبحاث:

-محفظة رقم: ١٩ (ملف دين مسيحي)٠

-محفظة رقم: ٦٣ (ملف تعليم)٠

-محفظة رقم:١٣٩ ملف رقم ٤ (طوائف)

١٠-محافظ وقائع مصرية:

-محفظة رقم: ٣.

-محفظة رقم: ٤ (ملف تعليم).

ثانياً: الرسائل العلمية:

-رياض سوريال بكارة، المجتمع القبطي في مصر في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

-صالح رمضان محمود، دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عصر الخديو إسماعيل، رسالة ماجستير منشورة، آداب القاهرة، ١٩٦٥م.

ثالثاً: المراجع العربية:

-أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠- ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٥٥م.

-ألبرت فارمان، مصر وكيف غدر بها، ترجمة: عبدالفتاح عنايت، تحقيق: ابتسام عبدالفتاح عنايت، الطبعة الأولى، الناشر الزهراء للأعلام العربي، ١٩٩٥م.

-إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٣- ١٨٧٩م) المجلد الأول، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣م.

-توفيق عزوز، الهدية التوفيقية في تاريخ الأمة القبطية، الجزء الأول، مطبعة العصر التاسع عشر، ١٨٩٣م.

-جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٩٨٥م.

-جورج جندي بك، جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧م.

-جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة: على أحمد شكري، مطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.

- حبيب المصري، ضرائب الدخل في مصر، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، ١٩٤٥م.

-حسن الفقي، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

-صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل ١٨٦٣- ١٨٧٩م، دار المعارف

بالإسكندرية، ١٩٧٧م.

– طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، ١٩٨٨م.

–عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.

–على إبراهيم عبده، مصر وإفريقية في العصر الحديث، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.

–محمد فهمي لهيطه، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤م.

يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة: محمود الأنصاري، المجلد الثاني، مؤسسة فيصل للتمويل (تركيا – الأستانة)، ١٩٩٠م.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

-Georg young, Egypt, London, 1927.

-M.Coon,s, Egypt As it is (Nations fo The world), London, 1902.

-M. sabry. Le Genese de L. Esprit National Egyptien (1863- 1882), paris, 1924.

-Vatikiotis . p.J. The History of Egypt, second Edition, London. (W.D).

خامساً: الدوريات:

–الجوائب.

–الجنان.

–العصر الجديد.

–الكوكب المصري .

–المفيد.

–الوطن.

–الوقائع المصرية.

–مصر.

–وادي النيل.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) (*)

جواب بختم ناظر الداخلية إلى مديرية أسيوط لإحالة بعض رجال الحكومة للتحقيق لتعرضهم لأسقف أبو تيج.

جواب صورته أن جناب بطريك الأقباط بمصر قدم إلى ديوان الداخلية، صورة مذاكرة أجراها ناظر قسم أبو تيج مع الأسقف الموجود هناك، فيما يتعلق بالمعبد الموجود ضمن الفلاية التي هو فيها... وعلم أ ن الأسقف المذكور قام بتعمير المعبد وأقام فيه شعائر ديانته، وأن بعض الأهالي أرادوا منع اجرى ذلك، فشكوا للمديرية وتحول التحقيق علي الناظر، الذي توجه للمعبد للمذاكرة معهم. وحرر للأعتاب خشية وقوع أمر مغاير، فحررنا لسعادتكم بواسطة التلغراف بأن تنبهوا على ناظر القسم المذكور، بعدم منع المذكورين من صلاتهم في المعبد، وأن لا يدع أحد يتعرض لهم فى ذلك بوجه من الوجوه٠ وورد الخبر التلغرافي لنا ما جري مقتضاه. ولا يخفي على فطنتكم أن توجه الناظر المذكور مع الأهالي الى الدير لا يصح، كما أن هؤلاء المتشكيين كيف تركوا الأمر حتى يتم البناء... ومن المعلوم أن لهم جملة كنائس في الديار الاسلامية، ولم يتعرض لهم أحد في ذلك، لعدم حدوث الضرر على أحد من تعبدهم، فإن الذى حدث من الناظر والمشايخ مخالف لوجوه العدالة، فنرجو أن تطلبوا الناظر ومشايخ الناحية وتجروا معهم التحقيق عن ذلك، لحسم هذا التشكي، وإذا كان هناك تشكي من أحد في حقوق صريحة غير ما قيل من التضرر من ضرب الناقوس وصوت الشمامة، التي هي من لزوم تعبد النصارى، ينظر فيه بطرف سعادتكم، ومن غير إحداث نوع تعرض، كون هذه المادة طرف المسامع الذكية. وأن تجروا حسن الدقة في نهاية هذه المسألة على اتم وجه.

(*) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر الأقاليم القبلية، سجل رقم ل/٣/٦/٣١، جواب بختم الناظر الى مديرية اسيوط، بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٨٢ هـ-٢٣ مارس ١٨٦٦م، ص ١٤٩ ٠

ملحق رقم (٢) (*)

قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٧ هـ- ٦ مايو ١٨٧٠م بشأن طلب الأقباط إحالة قضاياهم على الشريعة المحمدية.

كان صدر منشور من الداخلية في العهد السابق عام ١٢٧٣ هـ، بأن مواريث العيسوية (الأقباط) ومتروكاتهم، يترخص للأساقفة في سماعها و فصلها علي مقتضي قواعد ديانتهم ، إذا رغب المدعيين فصلها عندهم، فإن لم يرغبوا في ذلك، وطالبوا فصلها بمعرفة الشريعة المحمدية، فتصير إجابتهم إلي طلبهم ،إلا قضايا الأملاك والعقارات والمبايعات المختصة بالتمليك فهذه يجري الحكم فيها شرعاً بمحاكم المديريات بدون تدخل الأساقفة. ولم وجد أن بعض أرباب التركات العيسوية مشتكيين فى بطركخاناتهم، ويريدوا إحالة فصلها علي الشريعة المحمدية، والبعض مطالب ذات البطركخانات بمواريث غير هذا، فيما يختص بمسئلة الوصايا والوقف.... الخ، ولأجل ذلك يوافق إحالة هذه القضايا على المجلس المحلى، وبه تصير المرافعة بين المدعين ومن ينوب عن البطركخانات، وينبه على البطركخانات سرعة الحضور للمجالس المحلية للفصل وعدم التعطل للمشتكي، كما طالب الكاثوليك إحالة قضاياهم علي الشريعة المحمدية... الخ

(*) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، اللوائح والقرارات الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/١٤، صورة قرار صادر إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٧هـ- ٦ مايو ١٨٧٠م، ص٨٠.